دليل رصد حقوق الإنسان

الفصل 08

التحليل

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

التحليل

أ. **المفاهيم الرئيسية**	**3**
ب. **المقدمة**	**4**
ج. **لماذا التحليل؟**	**5**
د. **ما هي أنواع التحليلات؟**	**6**
هـ. **ما مدى التحليل؟**	**11**
و. **طريقة مُقترحة للتحليل**	**12**
المرحلة 1: نظرة عامة على المشكلة: الأسباب والآثار والمعايير والثغرات	13
المرحلة 2: معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان	14
1. تحليل مصدر التهديد والحد منه	16
2. تحليل مكامن ضعف أصحاب الحقوق والحد منها	18
3. تحليل التزام الدولة بمعالجة مشكلة حقوق الإنسان وتعزيزه	19
4. تحليل قدرات أصحاب الحقوق والدولة وتعزيزها	21
5. وضع إستراتيجية للحد من المخاطر	22
المرحلة 3: تحديد الجهات الفاعلة	24
1. تحديد الجهات الفاعلة والقوى المؤثرة	24
2. تخطيط العلاقات بين الجهات الفاعلة	25
3. من التخطيط إلى التحليل	29
الملحق 1: دراسة حالة 1	**30**
الملحق 2: دراسة حالة 2	**34**

© الأمم المتحدة

أ. المفاهيم الرئيسية

- **بمشاركة رؤساء وحدات التواجد الميداني والموظفين العاملين في مجال حقوق الإنسان في مستويات وأنواع مختلفة من التحليلات التي ينبغي أن تكون تكميلية.**
  - الاسترشاد بالتحليل الوطني أو المواضيعي الأوسع نطاقًا في تصميم الاستراتيجية الشاملة للوجود الميداني بغية حماية حقوق الإنسان و تحديد أولويات العمل.
  - اضطلاع موظفين حقوق الإنسان بإجراء تحليل محلي أو تحليل يرتكز على حالات تخص مشكلات محددة في مجال حقوق الإنسان من شأنها الإسهام في التحليل الشامل للوجود الميداني.
- **ضرورة تضمين التحليل، على أقل تقدير، لفهم أشمل للسياق الثقافي والتاريخي والسياسي والجنساني والاجتماعي–الاقتصادي والعوامل وراء وجود المشكلات على صعيد حقوق الإنسان.**
- **اتباع موظفين حقوق الإنسان نُهج شديد الدقة في التحليل، لضمان مراعاة جميع الجوانب الرئيسية لمشكلة حقوق الإنسان، لا سيما السياسات القائمة والإطار القانوني الحالي والأسباب الجذرية وراء وقوع الانتهاكات؛ فضلا عن علاقات القوى وتأثير الجهات الفاعلة الرئيسية، وتحديد المسؤولية الرئيسية عن الانتهاكات على مختلف المستويات وكذلك نقاط الضعف والقوة لدى المتضررين من الأفراد/والجماعات/والمجتمعات، واستعداد الدولة وقدرتها على معالجة المشكلة.**
- **المشاركة في التحليل المستمر لا غنى عنه لاكتشاف التغييرات التي تطرأ على حالة حقوق الإنسان ومن ثم تعديل الاستراتيجية لمعالجة المشكلة تبعًا لذلك.**

© الأمم المتحدة

ب. المقدمة

تُشكل وحدة التواجد الميداني للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان جزءًا من الجهود الدولية التي تبذلها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. لأجل ذلك توفر كل من خطة العمل[1] وخطة الإدارة الاستراتيجية[2] للمفوضية إطارًا للوجود الميداني حتى يتسنى له وضع استراتيجيته القطرية. كما تستند الاستراتيجية القطرية أيضًا إلى الإطار القطري أو الإقليمي. فيما يخص الوجود الميداني الذي يشكل جزءا من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، ينبغي للاستراتيجية كذلك مراعاة ولاية عمليات حفظ السلام.

ومن هنا لابد للوجود الميداني عند وضع استراتيجيته القطرية المخصصة، من تحليل السياق بعناية. لهذا يبين الفصل الحالي أهمية التحليل الدقيق للجوانب المختلفة للمشكلات المتعلقة بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية. إذ يسلط الضوء على الحاجة إلى فهم الجهات الفاعلة التي يمكن أن يكون لها تأثير على الحلول على المدى القصير والمتوسط والطويل. وفضلا عن ذلك يقترح الفصل نموذجًا تدريجيًا لمعالجة مشكلات حقوق الإنسان المعقدة سيسترشد به الوجود الميداني في وضع الإستراتيجيات وكذلك موظفو حقوق الإنسان (أنظر إلى فصل *التخطيط الاستراتيجي لتأثير حقوق الإنسان*).

1 يرجى الرجوع إلى A/59/2005، الملحق 3.

2 توضح خطة الإدارة الإستراتيجية للمفوضية السامية (SMP) الأولويات والإنجازات المتوقعة وإستراتيجيات المفوضية على أساس فترة السنتين. فيما يخص خطة الإدارة الإستراتيجية الحالية يُرجى الرجوع إلى: www.ohchr.org/ar/publications.

© الأمم المتحدة

ج. لماذا التحليل؟

ينبغي لأي محاولة للتأثير بشكل فعال على مشكلة حقوق الإنسان[3] الاسترشاد بالفهم الدقيق للسياق والعوامل المؤثرة فيه، إذ يوجه تحليل المشكلة تصميم الإستراتيجية وتحديد أولويات العمل.

لذلك يُشكل التحليل، بصفة رئيسية، *خارطة الطريق* التي يستند إليها الوجود الميداني في اختيار الطريق المؤدي إلى الحل، كما يخلق الصلة العضوية القائمة بين المعلومات التي تم جمعها[4] والقرارات الإستراتيجية التي تُتخذ لمعالجة مشكلات حقوق الإنسان.

3 "مشكلة حقوق الإنسان" هو مصطلح عام يستخدم في *الدليل* بأسره لتغطية العديد من القضايا والتي قد يصل بعضها إلى مستوى انتهاك حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار السياسة التي تؤثر سلبًا على التمتع بحقوق الإنسان، وتدهور مؤسسات الدولة أو الإخفاق في حماية حقوق الإنسان وإعمالها مشكلة من مشكلات حقوق الإنسان.

4 تم تناول عملية جمع المعلومات في مواضع أخرى من هذا *الدليل* (يرجى الرجوع إلى فصل *جمع المعلومات والتحقق منها*).

© الأمم المتحدة

د. ما هي أنواع التحاليل؟

التحاليل

يتناول الدليل العديد من أنواع **التحاليل** في أجزاء مختلفة منه. على سبيل المثال:

- تحليل البيئة والسياق العام داخل القطر (أنظر إلى الفصل الذي يتناول *جمع المعلومات السياقية*).
- التحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الشامل لمشكلات حقوق الإنسان والنظر في العوامل المسببة والآليات والدوافع بغية تأطير الخيارات الإستراتيجية للوجود الميداني في معالجة المشكلة (تم تناول هذا الجانب في هذا الفصل).
- تحليل الدور الذي تقوم به الجهات الفاعلة والمؤسسات والسياسات والممارسات في حدوث انتهاكات حقوق الإنسان وكيف يمكن التأثير عليها (تم تناول هذا الجانب في هذا الفصل)
- تحليل هياكل الدولة وسياساتها – هل متاحة أم لا (تم تناول هذا الجانب في هذا الفصل)
- تحليل الثغرات أو قدرات مختلف قطاعات المجتمع والمؤسسات والمجتمع الدولي على معالجة المشكلة أو التأثير عليها (أنظر إلى الفصول التي تتناول *المشاركة والشراكة مع المجتمع المدني* و*المشاركة مع السلطات والمؤسسات الوطنية*).
- تحليل المعلومات الخاصة بحقوق الإنسان من أجل تحديد الاتجاهات والأنماط العامة بما في ذلك البيانات والمؤشرات الإحصائية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تم جمعها أثناء رصد الأنشطة ومن المصادر الأخرى (أنظر إلى الفصل الخاص *بجمع المعلومات والتحقق منها*).
- التحليل القانوني لحالات أو حوادث انتهاكات حقوق الإنسان لتحديد وقوع الانتهاك والمعلومات الناقصة ووضع إستراتيجية التحقيق في قضية بعينها.
- التحليل الذي يراعي الاعتبارات الجنسانية في تفسير البيانات والمعلومات حول السياق العام والجهات الفاعلة والمؤسسات والسياسات والهياكل وكذلك مشكلات حقوق الإنسان المحددة من المنظور الجنساني، مما يتطلب جمع البيانات وتصنيفها بحسب الجنس والسن (أنظر إلى الفصل الذي يتناول *إدماج الاعتبارات الجنسانية في رصد حقوق الإنسان*).

يجوز تطبيق أنواع التحليلات المذكورة أعلاه ليس على إحدى الحالات الوطنية فحسب أو على الموضوع المستعرض فقط بل على المشكلات المحلية والقضايا المحددة. ونظرا لمشاركة رؤساء وحدات التواجد الميداني وكذلك موظفي حقوق الإنسان في مستويات وأنواع مختلفة من التحليلات التي ينبغي أن تكون تكميلية لابد وأن *يسترشد* التحليل الذي يقوم به أحد موظفي حقوق الإنسان لتخطيط عمله وأدائه بالتحليل الوطني الشامل إلى جانب *المساهمة* فيه عن طريق التواجد الميداني.

ومن ناحية أخرى يتعين دائمًا أن تعزز التحليلات التي تُجرى عن طريق التواجد الميداني على مختلف المستويات بعضها بعضًا: إذ يساعد التحليل الأوسع أو الوطني أو المواضيعي على تحديد الحالات وتصميم الاستراتيجيات التصحيحية لمشكلات أكثر تحديدًا، بينما يسهم التحليل المحلي أو الذي يرتكز على الحالات، في فهم الاتجاهات الوطنية أو المواضيعية. ومثال على ذلك، أنه يمكن عن طريق رصد الحالات الفردية للمحتجزين ومتابعتها إجراء تحليل للوضع العام داخل منشآت أو مناطق احتجاز محددة.

© الأمم المتحدة

يقتضي تصميم الاستراتيجيات الرامية إلى حماية حقوق الإنسان، على أقل تقدير، إجراء تحليل سياسي واقتصادي واجتماعي شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية لا سيما:

(أ) فهم– امتداد– القوة والتأثير والأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ؛

(ب) تحديد المسؤوليات الرئيسية؛

(ج) تقييم الموارد المتاحة داخل القطر، وتوزيعها، وتخصيص الميزانية؛

(د) إلقاء نظرة فاحصة على طريقة اعتماد السياسات وتنفيذها؛

(هـ) تقييم قدرة الدولة واستعدادها لمعالجة مشكلة محددة من مشكلات حقوق الإنسان.

ونُخلص مما تقدم إلى أنه يتعين على موظفي حقوق الإنسان تكوين صورة شاملة عن القوى والاعتبارات الجنسانية والعلاقات الأخرى ذات الصلة التي تشمل جميع فئات السكان بما في ذلك، وقدر الإمكان، الفئات المهمشة والتي تعاني من التمييز.

بيد أنه لا ينبغي لهم، أثناء إجراء التحليل الجنساني، مراعاة العلاقات الجنسانية فحسب بل عليهم كذلك مراعاة عوامل الضعف الأخرى مثل القضايا الإثنية والحالة الاقتصادية أو الميل الجنسي ما دامت مفيدة في تحليل الصلة بين عمل الهياكل الاجتماعية والإجراءات المجحفة. فعلى سبيل المثال، قد ينظر التحليل الجنساني فيما إذا كانت السياسات محايدة من الناحية الجنسانية والعرقية والطبقية ليس من حيث النوايا فحسب وإنما أيضا من الناحية العملية.

لذا انطلاقًا من هذا التحليل الوافي، ينبغي لموظفي حقوق الإنسان **تحديد الهياكل والأفراد المسؤولين عن الانتهاكات على مختلف المستويات وتحديد القنوات المناسبة لممارسة الضغط أو تقديم الحوافز والدعم للتأثير على سلوكهم أو تغييره.**

كمبوديا

في إطار معالجة حالات الإخلاء القسري، قام مكتب المفوضية في كمبوديا بتحليل الوضع ثم حدد مجموعة من القائمين بالواجب التي تتحمل المسؤولية أو لديها القدرة على التأثير في هذه المسألة. وأجرت المفوضية حوارًا مع بلدية بنوم بنهو شركات التطوير العقاري كان الهدف منه تشجيع احترام القانون ومعايير حقوق الإنسان في محاولة منه لمنع تنفيذ عمليات الإخلاء القسري. وقام في الوقت ذاته بتحديد المواقف المشتركة المتعلقة بسياسات فريق الأمم المتحدة القطري بشأن إعادة التوطين وعمليات الإخلاء، كما وضع المبادئ الخاصة بتوجيه العمل والتعاون مع الحكومة بشأن هذه القضايا بناءً على القانون الكمبودي والمعايير الدولية. وعلى أساس هذه المواقف المشتركة المتعلقة بسياسات فريق الأمم المتحدة القطري، قدم المكتب الدعم للحكومة من أجل وضع المبادئ التوجيهية الوطنية لعمليات الإخلاء وإعادة التوطين. كما شارك أيضًا مع الجهات المانحة في جهود المناصرة الرامية إلى تعزيز الدعم لهذه المبادرات.

يمكن أن يساعد التحليل الدقيق لأسلوب عمل المؤسسات المسؤولة (أو التي تتغاضى) عن انتهاكات حقوق الإنسان ودوافعها وحقائقها التنظيمية الداخلية على تحديد نقاط الاتصال التي تستجيب للضغوط أو تهتم بالحوافز الإيجابية. ولكن نظرًا لتفرد كل مؤسسة أو جهة فاعلة فإنه يجب القيام بتحليلها كذلك. فعلى سبيل المثال سوف تختلف قناة تأثير وزارة الصحة عن تلك الخاصة بوزارة الدفاع التي ستختلف بدورها عن تلك الخاصة بجماعة مسلحة غير تابعة للدولة وما إلى ذلك.

لذلك يتأثر السلوك المؤسسي والشخصي بالعديد من العوامل لا سيما الديناميات التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأسرية والثقافية والجنسانية أو العرقية المعقدة والمنافسة التجارية والفساد ومن أجل تحديد الاستراتيجية الأكثر فاعلية، ينبغي للتحليل تقييم الأهمية النسبية لمختلف العوامل المؤثرة بأسرها.

© الأمم المتحدة

دارفور (السودان)

من أجل التخطيط لوضع استراتيجية تكفل حماية حقوق الإنسان في دارفور (السودان)، كان هناك حاجة لتحليل الدوافع المختلفة والتاريخ المتنوع للعديد من الفئات العرقية والقبائل إلى جانب تحليل الدور الذي يلعبه التدهور الإقليمي والبيئي والاقتصادي في الصراع. ونظرًا للتعقيدات المحلية فإنه من الضروري قيام الموظفين الوطنيين لحقوق الإنسان وغيرهم من الخبراء ذوي المعرفة الواسعة بالواقع المحلي، بإجراء التحليل.

يتمثل التأثير المحتمل للوجود الميداني واسع الانتشار، جزئيا في قدرته على تعديل استراتيجياته بغية مراعاة الحقائق المحلية. إذ ربما تختلف الحقائق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من منطقة إلى أخرى كما يمكن أن تكون الحكومات المحلية جهة فاعلة داعمة في إقليم وقد تكون عقبة في إقليم أخر مجاور ومن ثم قد تختلف أنماط التمييز في الوصول إلى الخدمات الأساسية من منطقة محلية إلى أخرى. وكلما شمل تحليل وحدة التواجد الميداني الاختلافات المشار إليها، كان أثره المحلي وتأثيره التراكمي الوطني أعظم.

السودان

عند إنشاء عنصر حقوق الإنسان ببعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)، وضعت استراتيجياته الاختلافات الإقليمية في الحسبان. لذلك بمقتضى ولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام أُعتمدت استراتيجية واحدة للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن النزاع في دارفور غير أنه تم وضع استراتيجية للقطاعات التي خضعت لحكومة جنوب السودان التي تشكلت جراء اتفاق السلام، وكانت مختلفة عن الاستراتيجية التي أُعتمدت للمناطق الانتقالية حيث لم يتم إنشاء الهياكل الإدارية هناك بعد بسبب النزاعات على الحدود؛ إلى جانب ذلك وضعت استراتيجية مستقلة للتعامل مع شمال السودان، بما في ذلك العاصمة، لأنها تنطوي على التعامل مع هياكل وسياسات رسمية كان لها تأثيرها على جميع المناطق الأخرى.

لهذا ينبغي لوحدة التواجد الميداني أيضًا **تحليل الجهات الفاعلة والمؤسسات الدولية التي يمكنها تأييد امتثال المسؤولين عن انتهاكات التزامات حقوق الإنسان**. وهو الأمر الذي يتطلب اتصالاً فعالاً بين التواجد الميداني والقيادة في المقر الرئيسي والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي. يجب على وحدة التواجد الميداني المعنى بحقوق الإنسان الذي يشكل جزءًا من عملية السلام النظر أيضًا في التأثير المحتمل للعناصر الأخرى في عملية السلام وتحليلاتها.

نَخْلص من ذلك إلى أنه يجب أن يتضمن تحليل الجهات الفاعلة والمؤسسات الدولية بشكل أساسي، فهمًا لقوى التأثير المتباينة للوفود الدبلوماسية المختلفة على الميدان –والاستفادة منها في وضع استراتيجية الحماية التي تنتج عن ذلك. لهذا يجب على التواجد الميداني إيلاء عناية خاصة ببلدان العالم الثالث التي لها مصلحة وثيقة في هذا القطر سواء كانت من البلدان المجاورة أو القوى الإقليمية أو شركاء اقتصاديين رئيسيين.

© الأمم المتحدة

i

ممارسة الضغوط

يجب أن يأخذ تحليل الوضع في بلاد بعينها الضغوط التي قد تمارسها الجهات المانحة الثنائية أو متعددة الأطراف، وآليات إنفاذ حقوق الإنسان الإقليمية والحكومات النافذة على الحكومة للتحقيق، مثلًا، في ادعاءات بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد. قد تتخذ مثل هذه الضغوط شكل إرسال بعثات ميدانية وإقامة اجتماعات طارئة، أو تخفيض التمويلات الخاصة بالدعم والتدريب العسكري أو رفض منح تأشيرات لمسئولين بالدولة عند سفرهم في رحلات خاصة إلى بلادهم أو الحد من فرصتهم في تلقي تدريبات بالخارج.

تتغير ديناميات الانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان بمرور الوقت . فقد تتسبب القوى الفاعلة الأخرى[5] في تحسن أو تدهور الأوضاع بمعزل عن أعمال التواجد الميداني. من ثم، على التواجد الميداني إجراء تحليل مستمر للتغيرات حال حدوثها حتى يعدل من الاستراتيجيات التي يتبناها.

5 "القوى الفاعلة" تشير إلى أولئك الأطراف– الذين يكونون عادة ولكن ليس حصرًا من غير الدول– الذين بمقدورهم التأثير إيجابًا أو سلبًا على أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة في إحدى الدول ما فيما يتعلق بإحدى القضايا و السياسات، وتضم جماعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أو مراكز القوى (القادة الدينيين، الكيانات التجارية، المنظمات غير الحكومية، الإعلام، ألخ.) والسفارات والدول المجاورة والجهات المانحة والوكالات الدولية. برجاء الرجوع أيضًا إلى تحديد الجهات الفاعلة في القسم "و".

© الأمم المتحدة

صعوبة تحليل المجموعات المسلحة من غير الدول

في الأساس صُمم الهيكل القانوني والسياسي للمؤسسات الدولية والطرق التي يشيع استخدامها بينها بهدف التأثير على الحكومات. فعلى الرغم من وجود عدد أقل من الأدوات القانونية القابلة للتطبيق على الجهات الفاعلة من غير الدول والمسؤولة عن الانتهاكات، يمكن تطبيق الكثير من الاستراتيجيات السياسية واستراتيجيات الضغط والدعاية ذاتها الرامية إلى تصحيح إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان على الجماعات المسلحة من غير الدول. أما لو كانت إحدى الجماعات المسلحة بطريقة ما متحالفة مع أو مدعومة من الدولة، غير أنها تمارس قدرًا كافيًا من الاستقلال عبر مصالحها واستراتيجياتها الخاصة، فيجب أن تُعامل بوصفها جهة مستقلة منفصلة عنها.

يقوم تنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بمواجهة الانتهاكات التي تمارسها الجماعات المسلحة على افتراض توافر القدرة على إخضاعها للتحليل. أن الجماعات التي تعمل في سرية لا تيسر إتاحة المعلومات الخاصة بها وغالبا ما يكون التواصل المباشر معها محظورًا أو محفوفًا بالمخاطر. الا أن المعلومات دائمًا ما تتوافر في مكان ما وكذلك الأشخاص الذين يفهمون كيفية عمل هذه الجماعات. من ثم، فإنه على التواجد الميداني أن يبذل بعض الجهد لإيجاد مثل أولئك الأشخاص فما دامت لا تستطيع إقامة اتصال مباشر مع هذه الجماعات، عليها استخدام المصادر غير المباشرة، مع توخي الحرص الدائم على عدم تعريضهم للخطر.

اذا لم تُقدر وحدات التواجد الميداني حجم الطبيعة المعقدة والحساسة للجماعات المسلحة، أو تفادى الاتصال الذي ربما يكون بناءً بشكله اللائق أو استبعد إمكانية بسط النفوذ على الجماعات المستقلة، فلن ينجح هذا التواجد على الأرجح في تطوير الموارد التحليلية والاستراتيجية للتأثير على هذه الجماعات.

في إطار القيود المفروضة على ولاية وحدات التواجد الميداني لحقوق الإنسان ووجوده القانوني في بلد ما وحسبما يقتضي الحال، يجب أن تسعى وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان إلى التعرف على كيفية عمل الجماعات المسلحة، سواء داخل أو خارج الدولة، التي تؤثر على قدرة الأشخاص على التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم. قد يكون اسهل على بعض وحدات التواجد الميداني الأخرى مثل وقف إطلاق النار أو المفاوضات الوصول إلى الجماعات المسلحة من غير الدول، وقد أظهرت تجاربهم في هذا الصدد أن هذه الجماعات لديها الكثير من الحساسيات السياسية المختلفة والكثير من نقاط القوة. على سبيل المثال، نظرًا للوضع القانوني المتفرد للجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) وقدرتها على الوصول، فإنها تتمتع بمعرفة واسعة فيما يتصل بالجماعات المسلحة ورغم أنها تحافظ بضرورة الحال على السرية التي يقتضيها دورها، فيمكنها أن تجد طرقا مناسبة لتقديم النصح والمشورة لغيرها من أشكال التواجد الميداني استنادًا إلى خبرتها في هذا الصدد.

© الأمم المتحدة

ما مدى التحليل ؟

تُعد عملية التحليل عملية جدية تستغرق وقتًا وتستلزم عددًا من المهارات. من ثمّ، يحتاج الرؤوساء والمشرفون على وحدات التواجد الميداني والعاملون في مجال حقوق الإنسان إلى إدراج الوقت اللازم في خطط العمل الخاصة بهم لتحقيق هذه الغاية، وفي الممارسة الفعلية عليهم أيضا تخصيص وقت كاف لتحليل ما يستجد من معلومات أو ما يطرأ من تغيرات على الأحداث.

قد تضم وحدات التواجد الميداني من بين العاملين بها *محللين بارعين*، يمثل عملهم الأساس الذي تنبني عليه الاستراتيجيات الشاملة ويمكنهم مساعدة المكاتب الميدانية وموظفي حقوق الإنسان في تحليل أوضاعهم والمناهج الاستراتيجية التي يستخدمونها في حماية حقوق الإنسان.

وبالمثل، قد تضم بعض وحدات التواجد الميداني أيضًا *متخصصين مواضيعيين* لتقديم المساعدة في هذه العملية: قامت بعض وحدات التواجد الميداني بتعيين جهات اتصال لأجل موضوعات بعينها أو بتوظيف استشاريين لهم خبرة مواضيعية لفترة قصيرة ليسترشد بهم موظفو حقوق الإنسان. فمثلًا قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال بتعيين جهات اتصال لموضوعات الجنسانية وحقوق الطفل وجهات اتصال شرطية تقدم تحليلًا نوعيًا في مجالات خبرتهم.

ورغم التحدي الذي تواجهه وحدات التواجد الميداني الأصغر بعدد موظفيها المحدود، يتعين على جميع موظفي حقوق الإنسان المشاركة، بدرجات متفاوتة، في إجراء عملية التحليل، حيث يتعين عليهم اتخاذ قرار رشيد بشأن مدى التحليل اللازم وتحقيق التوازن بين عمليتي جمع المعلومات والتحليل مع تذكر أن **التحليل يرمي إلى إملاء الأفعال** وليس إلى أن يحل محلها.

نظرا للقيود المفروضة على الموارد الخاصة بها، يتعين على وحدات التواجد الميداني أن تستغل قدرات التحليل الخاصة بغيرها من الأطراف الوطنية والدولية والمؤسسات الوطنية والدولية مثل المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان (NHRIs) والمجتمع المدني والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وغيرها من عناصر عمليات حفظ السلام (مثل الشؤون المدنية والشؤون السياسية وخلية تحليل البعثة المشتركة والعناصر العسكرية والشرطية). غير أن التحليل الذي يجريه آخرون لا ينبغي أن يحل محل التحليل الذي تجريه منظمات حقوق الإنسان وإنما يكمله.

المكسيك

رغم امتلاك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالمكسيك لمصادر محدودة للغاية، فقد نسقت جهدًا جماعيًا لإجراء "تشخيص وطني" واسع النطاق للمشكلات المتصلة بحقوق الإنسان في المكسيك. شارك في هذه العملية، التي أسفرت عن تقييم دقيق وتوصيات ملموسة، المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية في عملية تحليلية جماعية متفردة. شجع هذا التشخيص على إقامة صلات جديدة بين العديد من الأطراف الفاعلة لإجراء عمليات متابعة وتنسيق مستمرة، كما أسهم في تصميم الاستراتيجية الشاملة للمكتب فيما يتصل بحقوق الإنسان في البلاد.

© الأمم المتحدة

g. طريقة مقترحة للتحليل

هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأدوات والنماذج المتاحة لمساعدة وحدات التواجد الميداني في تنظيم المعلومات وتفسيرها بشكل منهجي. وبناء على السياق والمهارات الشخصية لموظفي حقوق الإنسان القائمين على عملية التحليل، تعمل بعض الأدوات بشكل أفضل من غيرها. تقدم الأدوات التحليلية في هذا القسم منهجية تجمع بين نقاط القوة الخاصة بالعديد من المنهجيات المختلفة.[6]

وبغض النظر عن النموذج الذي وقع عليه الاختيار، **يجب على موظفي حقوق الإنسان تطبيق نهج جدي وواع تجاه عملية التحليل،** يأخذ بعين الاعتبار جميع حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث يكفل هذا النهج أخذ جميع المناحي الرئيسية لإحدى المشكلات في الاعتبار أثناء وضع الاستراتيجيات وأنه من الممكن إجراء تحليل متسق ومشاركته مع العديد من وحدات التواجد الميداني بغية فهم الاستراتيجيات التي يفرزها فهما تاما ووضعها موضع التنفيذ.

ربما يكون موظفي حقوق الإنسان منذ ذوي الخبرة قد شكلوا نهجهم الشخصية أو القائمة على الحدس لإجراء عملية التحليل، والنموذج الوارد وصفه فيما يلي لا يهدف إلى أن يحل محل مثل هذه الحكمة والخبرة، وإنما إلى إكمالهما بشكل فاعل.

هذه المنهجية تدعو إلى:

- **إجراء تحليل لمشكلة حقوق الإنسان،** بما فيها المعايير التشريعية التي انتهكت ، مما يعد أمرًا هامًا لوضع الاستراتيجيات الرامية إلى تقليل الانتهاكات أو القضاء عليها وترسيخ مبدأ المساءلة؛
- **تحليل خطر أو أثر مشكلة حقوق الإنسان الخاضعة للدراسة** بغية التمكن من تبني استراتيجية فاعلة للتعامل مع كافة أبعادها ؛
- **تحليل الأطراف الفاعلة المؤثرة وذات الصلة** لدراسة احتمال قيامهم بالتدخل والتأثير والمساعدة.

6 يعتمد النموذج المقترح في جانب منه على: (أ) *تحليل الثغرة*، استنادًا إلى أربع فئات من الثغرات حسب خطة عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: ثغرات الأمن، وثغرات الالتزام، وثغرات القدرة، وثغرات المعرفة؛ (ب) *أداة معادلة المخاطر*، لتمييز الخطر، ومكامن الضعف، والالتزام والقدرة كعناصر تكون مخاطر حقوق الإنسان (التي تم تمديدها من نسخ أخرى من هذه الأداة متاحة في "حماية: *دليل ALNAP للوكالات الإنسانية* (لندن، معهد تطوير ما وراء البحار، 2005)؛ (ج) *أداة تحديد الأطراف الفاعلين* المصممة لمشروع القدرة الاحتياطية للحماية التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).

© الأمم المتحدة

مراحل التحليل المختلفة

المرحلة 1: نظرة عامة على المشكلة: الأسباب والآثار والمعايير والثغرات

1.1 حدد ووضح المشكلة المتعلقة بحقوق الإنسان أو بالنسق الخاص بالانتهاك
2.1 حدد الأطراف الفاعلة والمؤسسات والسياسات ذات الصلة فيما يخص المشكلة المطروحة
3.1 حدد وحلل أثار أو تأثير مشكلة حقوق الإنسان وما إذا كانت ستؤثر على أفراد بعينهم أم على مجموعات من الأفراد
4.1 حدد الآثار القانونية/ التشريعية للمشكلة

المرحلة 2: معادلة مخاطر حقوق الإنسان

1.2 حلل المخاطر
2.2 حلل مكامن الضعف الخاصة بأصحاب الحقوق
3.2 حلل مدى التزام الجهات المسؤولة بالتصدي لمشكلة حقوق الإنسان
4.2 حلل قدرات أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة
5.2 ضع استراتيجية لتقليل المخاطر

المرحلة 3: تحديد الجهات الفاعلة

1.3 حدد الأطراف الفاعلة والقوى المؤثرة
2.3 ارسم خريطة للأطراف الفاعلة خاصة بمشكلة حقوق الإنسان المحددة

تبين حالتا الدراسة الواردتان في الملحقين 1 و2 في نهاية هذا الفصل مراحل التحليل الثلاثة في مواقف واقعية.

المرحلة 1: نظرة عامة على المشكلة: الأسباب والآثار والمعايير والثغرات

يبدأ التحليل بنظرة عامة على مشكلة حقوق الإنسان الخاضعة للدراسة. يجب على موظفي حقوق الإنسان أن يتمكنوا من تحديد القضايا التالية وأن يجيبوا عن بعض من الأسئلة الموضحة أدناه.

- **حدد ووضح مشكلة حقوق الإنسان أو نسق الانتهاكات**
  - ☐ ما هي مشكلات حقوق الإنسان أو أنماط الانتهاكات الرئيسية؟
  - ☐ ما العلاقة بين المشكلة أو نسق الانتهاكات ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية (والقانون الدولي الإنساني، إن كان قابلًا للتطبيق)؟

كولومبيا

عند إجراء تحليل، يجمع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا ما بين النهج المواضيعي والنهج الإقليمي. بينما يكون أحد موظفي حقوق الإنسان مسؤولا عن تتبع نسق انتهاك احدى القضايا المواضيعية على الصعيد الوطني، يتتبع غيره من موظفي حقوق الإنسان المتمركزين في الميدان التطورات الإقليمية والمحلية. وبوضع وجهتي النظر هاتين معًا، يتمكن التواجد الميداني في كولومبيا من فهم كيف تعمل الأنساق الكلية للانتهاكات بطرق تختلف من منطقة إلى أخرى.

© الأمم المتحدة

- **حدد الأطراف الفاعلة والمؤسسات والسياسات ذات الصلة فيما يتصل بمشكلة حقوق الإنسان الخاضعة للدراسة**
  - ☐ من هم أصحاب الحقوق؟
  - ☐ من هي الجهات المسؤولة ذات الصلة؟
  - ☐ من (ان وُجد) الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات المسؤولة مسؤولية مباشرة عن حدوث الانتهاك سواء عبر أفعالها أو تقصيرها؟
  - ☐ ما السياسات التي تعزز أو تشجع أو تفشل في تقديم الحماية من الانتهاكات؟ ما هي السياسات الحمائية الناقصة؟

- **حدد وحلل تبعات أو تأثير مشكلة حقوق الإنسان، وما إذا كانت ستطال أفرادا بعينهم أم مجموعات من الأفراد**
  - ☐ من الذي تأثرت ممارسته وتمتعه بحقوق الإنسان ؟ من أصحاب الحقوق الذين طالهم التأثير وكم عددهم؟ كيف تأثروا؟ ما نوع البيانات المصنفة المتاحة (مثل النوع والعمر والإعاقة والعرق)؟
  - ☐ هل تحد مشكلة حقوق الإنسان من قدرة الجهات المسؤولة على الوفاء بالتزاماتها؟
  - ☐ نظرا لترابط لحقوق الإنسان، ما هي الحقوق الأخرى التي قد تصير عرضة للخطر نتيجة للمشكل الأول لحقوق الإنسان ؟

i

الحقوق المترابطة

مثال على الحقوق المترابطة: إن كانت إحدى سياسات الدولة أو ممارساتها الراهنة تحد من قدرة السيدات على امتلاك أو استئجار عقار ومن ثم، تحرمهن من أي دليل على الاقامة، فقد يحرمهن هذا أيضًا من حقهن في الانتخاب أو العمل. بالمثل، بدون الحصول على تعليم ثانوي، لن يستفيد عدد كبير من السكان في الدول الفقيرة من الفرص المتكافئة للوصول إلى المعلومات العامة الخاصة بحقوقهم واستخدامها أو للترشح في الانتخابات.

- **حدد الآثار القانونية/ التشريعية لمشكلة حقوق الإنسان**
  - ☐ ما هي قوانين ومعايير حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية القابلة للتطبيق؟[7]
  - ☐ ما هي الالتزامات القانونية المحددة التي تقع على عاتق الجهات المسؤولة؟ يجب أن تتضمن هذه الالتزامات التوصيات ذات الصلة الصادرة عن هيئات المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة وآليات إنفاذ حقوق الإنسان الإقليمية والسوابق القضائية الداخلية. على العاملين بمجال حقوق الإنسان أيضا تحديد مختلف الالتزامات التي قد توجد في مختلف مستويات السلطة.
  - ☐ ما هي حقوق الإنسان التي يتم انتهاكها؟

المرحلة 2: معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان[8]

الخطوة التالية في تحليل إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان هي تفكيكها والنظر إلى جوانبها المختلفة، بما فيها العوامل الكثيرة السببية للمشكلة والمساهمة في نشوئها. من شأن استيعاب هذه المناحي كل على حدة السماح بإجراء العديد من التدخلات و الحلول للتصدي للمشكلة أو تعويض المتضررين منها.

---

7 تعد سيادة القانون في مشروع النزاع المسلح إحدى الأدوات المفيدة القائمة على الشبكة الدولية طورتها أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتقدم تحليلًا حديثًا لتطبيق القانون الدولي واجب التطبيق في النزاعات المسلحة بالإضافة إلى نظرة عالمية شاملة على نظم الحكم القانونية ذات الصلة (القانون الدولي الجنائي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين) لكل دولة من دول العالم. برجاء الرجوع إلى https://geneva-academy.ch/research/rule-of-law-in-armed-conflicts-rulac#:~:text=The%20Rule%20of%20Law%20in,international%20humanitarian%20law%20(IHL).

8 استمدت معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان من أداة تحليل المخاطر المطروحة في كتاب إنريكي إيجيورين *"دليل الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان"* (Front Line, 2005)، ص. 17-22.

© الأمم المتحدة

تعد الطريقة التالية للتحليل – معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان– أداة للتمييز بين أربعة جوانب مختلفة لمشكلة حقوق الإنسان (والمخاطر المتصلة بها): (i) التهديد، (ii) مكامن الضعف، (iii) الالتزام و(iv) القدرة

في هذا السياق، يمكن تعريف كل من هذه العناصر على النحو التالي:

(أ) **المخاطر** *تفهم بوصفها الشدة والضرر أو الأذى الناشئ عن إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان أو احتمالية أن إحدى المشكلات أو الانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان ستقع* (إن لم يكن الانتهاك قد حدث بعد)؛

(ب) **التهديد** يشكل ذلك الجزء من المشكلة الذي يتعلق بصفة مباشرة *بسلوك أو شخصية مرتكبي الانتهاكات أو المؤسسات أو الهياكل المسؤولة عن الانتهاك*، على سبيل المثال:

- الدوافع والمصالح، والاستراتيجيات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية ذات الصلة التي تحض الأطراف الفاعلة على ارتكاب الانتهاكات؛
- طبيعة المؤسسات أو الهياكل (السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو غيرها) التي قد تسبب الانتهاك (على سبيل المثال قوانين الفصل العنصري (الأبارتايد) أو قوانين الأراضي أو السياسات التمييزية في مجال الصحة)؛
- الثغرات في المؤسسات والهياكل والسياسات التي ينجم عنها مباشرة انتهاكات تتصل بحقوق الإنسان، (مثل نقص عدد المعلمين أو المدارس، الأمر الذي من شأنه انتهاك الحق في التعليم، أو غياب السياسات التي تحظر التمييز)؛

(ج) **مكامن** الضعف هي عناصر المشكلة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا *بهوية أو وضع أو خيارات أو أفعال الضحية* (*الضحايا*) *والأشخاص المعرضين للخطر*؛

(د) **الالتزام** يأخذ في الاعتبار *إرادة الدولة* (وغيرها من الأطراف الفاعلة) *في معالجة إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان أو القضاء عليها*، مثل:

- العوامل التي تدفع الدولة إلى التدخل (أو عدم التدخل) والتقيد بالتزاماتها باحترام جميع حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها؛
- عوامل تدفع الدولة أو تمنعها من تبني أحد التشريعات والسياسات المناسبة ووضعها موضع التنفيذ؛
- عوامل تدفع فئات أخرى من المجتمع إلى عدم اتخاذ أي إجراء (مثل عدم رغبة جماعة الأغلبية في التصدي للمخاوف التي تعتري إحدى الأقليات)؛

(هـ) **القدرات** تضم كلًا من *الاستراتيجيات والمزايا الخاصة بالجهات المسؤولة للتصدي للمشكلات المتصلة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي قد يمتلكها أو يطورها أصحاب الحقوق بهدف الحد من التهديدات ومكامن الضعف*، والتي تتضمن القدرات الإيجابية الحمائية أو نقاط الضعف بهياكل الدول إلى جانب استراتيجيات التأقلم والقدرات الحقيقية لكل من الضحايا ومناصري الإنسان.

يمكن تصور هذه النواحي بصورة أوضح من خلال استخدام إحدى المعادلات.

$$\text{المخاطر} = \frac{\text{التهديد} \times \text{مكامن الضعف}}{\text{الالتزام} \times \text{القدرة}}$$

© الأمم المتحدة

توضح المعادلة التالية أنواع التغيرات التي من شأنها الحد من المخاطر. في واقع الأمر، ***يمكن القضاء على المخاطر بتقليص التهديدات، أو تقليل مكامن الضعف أو زيادة درجة الالتزام أو زيادة القدرة. تقل المخاطر إذا ما تم خفض احتمالية وقوع الضرر ومقداره وشدته***

$$\text{المخاطر} \downarrow = \frac{\text{التهديد} \downarrow \times \text{مكامن الضعف} \downarrow}{\text{القدرة} \uparrow \times \text{الالتزام} \uparrow}$$

هناك وصف لكل عنصر من عناصر معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان بتفصيل أكبر أدناه، إلى جانب طرق التأثير عليها للتقليل الكلي المخاطر.

1 حلل مصدر الخطر وقلله

يساعد تحليل المخاطر على فهم *ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان* أو *الإخفاق المتعمد* في اتخاذ إجراء (التقصير) الذي يسفر عن حدوث انتهاك ما. من ثم، فإنه من الهام بمكان **النظر إلى الأطراف الفاعلة والمؤسسات والسياسات المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن وقوع الانتهاك.**

يجب أن يحدد موظفو حقوق الإنسان أي صلات مباشرة أو غير مباشرة قد توجد بين الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول من جهة والانتهاك من جهة أخرى؛ وتوضيح ما إذا كانت هناك أطراف فاعلة أو مؤسسات بعينها مسؤولة عن الانتهاك (بما في ذلك تسلسل المسؤولية) والالتزامات المنوطة بهم و، إن وجد، *من لديه* تأثير أو سلطة عليهم وما دوافعهم وأهدافهم من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات.

قد يأتي *الانتهاك أيضا نتيجة لعوامل هيكلية أوسع*، مثل تنفيذ سياسات بعينها أوقوانين وممارسات جمركية قائمة أو الفساد أو التمييز الراسخ ضد جماعات بعينها. **في هذه الحالات، يجب أن يركز تحليل المخاطر على تلك الأطراف الفاعلة الي لديها مسؤوليات رئيسية تجاه تعزيز مثل هذه الممارسات أو السياسات،** فمن المهم مثلا إدراك أن إخفاق إحدى الدول في كفالة الكثير من الحقوق غالبًا ما يمثل أكثر من مجرد ثغرة أو انتفاء للقدرة على العمل، فغالبا ما تكون هناك عوامل سياسية واجتماعية متعمدة تخلق أو تعزز من وجود ممارسات انتهاكية أو تمنع الهياكل الحمائية من أداء وظيفتها.

قد يتضمن هذا اكتشاف ما إذا كانت السلطات نفسها تتبع سياسات تؤدي مباشرة إلى وقوع انتهاكات (مثل سياسات التنمية الاقتصادية المستخدمة في تبرير الانتهاكات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– كعمليات الإخلاء القسري، ونزع ملكية الأراضي)، تحرم بشكل منهجي جماعات محددة من حقوقها وتتصل بشكل غير مباشر بأطراف أخرى مسؤولة عن انتهاكات، أو ما إذا كان السلطات تجني أية فائدة من وراء مرتكبي الانتهاكات المباشرين أو السياسات التي تسمح لهم بذلك.

يجب أن يتضمن تحليل المخاطر أيضا عوامل مثل التمييز؛ والتحكم في الوصول إلى المشاركة؛ والتهميش المتعمد والعوامل القانونية والاجتماعية والاقتصادية المسببة له والتحكم في الوصول أو التنقل الجغرافي والممارسات الاجتماعية أو الثقافية الانتهاكية.

© الأمم المتحدة

يمكن لموظفي حقوق الإنسان، على سبيل المثال، التفكير في الأسئلة التالية:

- هل يوجد تمييز مباشر أو غير مباشر ضد ضحايا في مجالات معينة في الحياة؟ ومن الذي يمارسه؟ وما العوامل الاجتماعية أو القانونية أو الثقافية أو الاقتصادية التي تساهم في وقوع هذا التمييز؟
- هل ينطوي سلوك مرتكبي الانتهاكات أو المؤسسات الممارسة للانتهاكات من مواقف أو ممارسات أو آراء تتبنى التمييز على أساس النوع؟
- هل تعتبر فرص وإتاحة المشاركة والتمثيل في الشؤون العامة محدودة أ/و يتم التحكم بها؟ ومن الذي يتحكم بها وما العوامل التي تعزز مثل هذا التحكم؟
- هل يتم تهميش مجموعات بعينها أو استبعادها من الفرص والسياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من فرص التنمية؟ ومن الذي يستبعدها؟ وكيف؟ وما هي العوامل السياسية أو القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية التي تعزز هذا التهميش؟
- هل تقوم أطراف بعينها باستغلال فرص التنمية والتحكم بها؟ ومن هي هذه الأطراف؟
- هل تقتصر إمكانية الوصول إلى الحقوق الرئيسية على مناطق أو جماعات جغرافية بعينها؟ وإن صح هذا، فلماذا؟
- هل توجد ممارسات اجتماعية أو ثقافية أو دينية تؤدي إلى وقوع انتهاك ما للحقوق؟ وما هي الأسباب الجذرية لهذه الممارسات ووظائفها؟

في كل الحالات، يحدد تحليل المخاطر من الذي يسهم بأفعاله أو بتقاعسه في خلق هذا التهديد وما هي القوى التي قد يكون لها تأثير عليه لتغيير مسلكه. رغم هذا، ليس الهدف من تحليل المخاطر ببساطة تحديد الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات، ولكن أيضًا فهم القوى الكامنة والآليات التي قد تكشف عن سبل أخرى للتدخل لاتخاذ أحد الإجراءات التصحيحية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

عند دراسة سلسلة من الانتهاكات التي بدت في بداية الأمر نتاجًا "للتنافس العرقي" بين اثنتين من الجماعات المسلحة، كشف قسم حقوق الإنسان داخل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUC)، بعد تحليل أدق، عن أن السبب الرئيس للمشكلة كان خلافا طويل الأمد حول الأرض بين الجماعات الاقتصادية المختلفة (الرعاة والمزارعون)، وقد استفحل هذا الخلاف جراء ممارسات الحكومة الفاسدة وغياب ثقافة سيادة القانون. من ثم، لم يكن قسم حقوق الإنسان قادرا فقط على تحديد الأطراف والقوى الفاعلة التي كان لها تأثير على التهديد المباشر (الجماعات المسلحة المسؤولة عن الانتهاكات الدائرة) بل أيضا على تحديد تلك الأطراف الفاعلة التي كان بوسعها الإسهام سلبًا أو إيجابًا في التصدي للخلاف حول الأرض من خلال إحداث إصلاحات في قانون الأراضي.

يمكن لوحدة تواجد ميداني– بناء على التحليل الذي يجريه وحده أو مع أحد الشركاء – تقليل التهديد عبر إيجاد سبل للتأثير على السلوك والقرارات التي يتخذها المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال ما يلي على سبيل المثال:

- المناصرة والتدخل مع السلطات؛
- الضغوط السياسية وغيرها (وأيضا بصورة غير مباشرة من خلال الأطراف الفاعلة المؤثرة)؛
- التعليم ورفع الوعي؛
- بناء القدرات والتعاون التقني؛
- دعم الإصلاحات والسياسات والتشريعات والهياكل الجديدة؛
- الإدانات العامة (قد تغير من حساب تكلفة–منافع الانتهاك)؛
- آليات المساءلة والمقاضاة (مثل عملية التدقيق والاتهامات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية).

© الأمم المتحدة

2 حلل مكامن ضعف أصحاب الحقوق وقللها

تجدر الإشارة إلى أن مكامن الضعف ليست ببساطة معادلة للجماعات الأكثر ضعفًا. لذا في إطار السياق الذي تعمل به عليك أن تجري تحليلا لمعرفة ما الذي يجعل من شخص ما ضعيفا أو ضحية لانتهاكات تتعلق بحقوق الإنسان. لا يكفي على سبيل المثال أن تقوم ببساطة بتحديد الأشخاص المهجرين داخليا (IDPs) بصفتهم جماعة ضعيفة؛ إذ إن تحليل مكامن ضعفهم يحتاج إلى تقييم ما إذا كانوا مثلا يعيشون في منطقة تمتع ببنية تحتية كافية وما إذا كان لديهم بناء مجتمعي متماسك للدفاع عن مصالحهم في وجه السلطات.

قد يصير الأفراد أو الجماعات أكثر عرضة للتهديدات بسبب التمييز والتهميش والإقصاء القائم على كثير من العوامل مثل:

- العوامل الإثنية أو غيرها من عوامل الهوية؛
- هوية النوع الاجتماعي؛
- العمر؛
- الإعاقة؛
- الجغرافيا (كأن يتأثر سكان منطقة أو موقع أو حي بعينه بمشكلة تتصل بحقوق الإنسان؛)
- الوضع القانوني (كوضع اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، وعديمي الجنسية)؛
- الوضع الاقتصادي (فقير، أم فقير للغاية/ أم ضعيف الدخل أم عاطل أم مشرد، ألخ)؛
- مستوى التعليم والقراءة (أمي، غير متعلم، ألخ)؛
- الوضع الصحي (أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة (الإيدز) وغيره من الأمراض، ألخ)
- جماعة مهنية (وظيفة توصم بالعار من الآخرين، ألخ)
- وضع اجتماعي وثقافي وديني (كوضع الأقليات المستهدفة؛ أو ممارسات خاصة بسلوك ثقافي ودين يختلفان عن سلوك ودين الأغلبية؛ قاطني العشوائيات، أو السكان الأصليين، ألخ)؛
- عوامل سياسية (مثل عدم التمثيل، أو التمثيل المنقوص أو اعتناق أفكار سياسية ينظر إليها الآخرون نظرة سلبية، ألخ)؛
- المشاركة في أو عضوية جماعات أو جمعيات بعينها؛
- الدور الذي تلعبه في المجتمع.

أوغندا

أوضح تحليل أجراه مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوغندا حول وضع حقوق الإنسان في شمال البلاد أنه بينما أدت الاستراتيجية التي نفذتها الدولة بجمع السكان المحليين في مخيمات للمهجرين داخليا إلى التقليل من خطر تعرضهم لهجمات جيش الرب للمقاومة، إلا أنها خلقت أزمة إنسانية هائلة وقدرا كبيرا من المعاناة داخل المخيمات.

حين يكون شخص ما عرضة للخطر، فمن الطبيعة الإنسانية أن يبتكر هذا الشخص آليات بديلة وإيجاد طرق لحماية النفس وأفراد الأسرة وغيرهم من أفراد المجتمع بقدر المستطاع.

من ضمن هذه الاستراتيجيات:

- *الابتعاد عن الطريق*– الهروب، أو الاختباء أو النزوح أو تفادي الوجود في مواقع بعينها، ألخ؛
- *تغيير السلوك*– بتقليل الأنشطة التي من شأنها إثارة التهديد أو تغيير مواقف معينة أو إخفاء بعض العلاقات أو تقليص مدة التعرض لخطر بعينه؛

© الأمم المتحدة

- *الخضوع لمطالب أحد مرتكبي الانتهاكات أو الموافقة عليها؛*
- *تطوير القدرات لتقليل مكامن الضعف* (انظر الجزء الخاص بالقدرات أدناه).

كولومبيا

في كولومبيا، تبنت العديد من مجتمعات السكان الأصليين التي تعيش في منطقة سييرا نيفادا دي سانتا مارتا نُهجا تغيرت بتغير الوقت حين واجهوا الوجود المستمر والتهديد الدائم للجماعات المسلحة وشبه العسكرية. رغم إدانة هذه المجتمعات للانتهاكات علانية في بداية الأمر، فقد قررت لاحقا التزام الصمت نتيجة ارتفاع معدلات الأعمال الانتقامية. وبمرور الوقت، وبينما تواصلت الانتهاكات الموجهة ضدهم، قررت جماعات السكان الأصليين هذه أن تكسر حاجز الصمت وتتحدث مجددا، حيث شعرت أن صمتها لم يحمها من الاستهداف، بل وأعطى انطباعا خاطئا بأن الأوضاع قد تحسنت.

يجب أن يضع تحليل مكامن الضعف في الاعتبار تأثير هذه التغيرات التي تحتاج أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع استراتيجيات والتي تهدف إلى تقليص هذا العامل وهي كالتالي:

- هل تحدث محاولات التكيف مع التهديد أي فارق يذكر؟
- ما هي المناحي الإيجابية لهذه الآليات؟
- إلى متى يمكن للناس احتمالها؟
- ما المخاطر الجديدة التي تطرحها استراتيجيات التأقلم هذه؟
- هل يتعرض الرجال والنساء لهذا التهديد بأشكال مختلفة؟ وإن كان هذا هو الحال، فكيف؟

على العاملين في مجال حقوق الإنسان التفكير في العوامل المختلفة المسببة لمكامن الضعف والخطوات التي يتخذها الناس بالفعل للحد منها بهدف تحديد أفضل للطريقة التي يمكن بها لوحدة التواجد الميداني التقليل من مكامن الضعف هذه أو دعم الأفراد أو المجتمعات في استراتيجياتهم التي يتبنوها لمواجهة أحد التهديدات. إضافة إلى هذا، يمكن للعاملين في مجال حقوق الإنسان بتحليل ما إذا كان للمخاطر تأثير مغاير كل من النساء والرجال وكيفية ذلك المساعدة في وضع استراتيجيات مصممة خصيصا لوضعهم.

3 حلل التزام الدولة بمعالجة إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان وارفع درجته

يرتبط *الالتزام والقدرة* ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض، بيد أنه يجب التمييز بينهما أثناء عملية التحليل. على سبيل المثال، قد لا يعزى عجز الدولة البادي عن تنفيذ تشريع ما أو سياسات أو إجراءات بعينها لاحترام الحق في التعليم الأساسي الإلزامي للجميع وحمايته والوفاء به ببساطة إلى الافتقار إلى الموارد، بل قد يكون عرضًا لأمور مثل عدم التزام الفئات النافذة في المجتمع أو الدولة بمعالجة المشكلة أو عدم الرغبة في إعطاء الأولوية للأطفال الأكثر ضعفًا، بما فيهم الأطفال المعاقون، سواء ممن يسكنون المناطق الحضرية أم الريفية. قد تضيع جهود هائلة لتعزيز قدرات الدولة أدراج الرياح لغياب الالتزام باستخدامها.

عند تحليل الالتزام، من الضروري التمييز بين الجهات الفاعلة داخل جهاز الدولة: البعض سيكون أكثر حساسية من غيره تجاه الدعوات إلى الوفاء بالتزاماتهم. فعدم الالتزام أو التعاون من جانب الأطراف الأخرى الفاعلة في الدولة سيطرح حتما تحديا هائلا لهؤلاء الذين قد يكونون شرعوا في الوفاء بالتزاماتهم بالفعل.

© الأمم المتحدة

أوغندا

حين قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوغندا بتحليل التمييز ضد الأقليات الجنسية في البلاد، لاحظت أن التشريع الوطني كان ينص في حقيقة الأمر على المساواة وعدم التمييز. غير أن التشريع تم تقويضه بخطابات تمييزية أطلقها مسؤولون رفيعو المستوى، مظهرين افتقارا خطيرا للالتزام؟

يعتبر الالتزام عاملا ذا صلة بجميع الجهات المسؤولة. فقد تسعى الأطراف الفاعلة من الدول ومن غير الدول (مثل المصالح الاقتصادية) لخلق شقاقات في صف مجموعة من أصحاب الحقوق بغية إضعاف موقفهم الجماعي.

كمبوديا

كشف تحليل أجري على عدد من المجتمعات التي تواجه خطر الإخلاء راقبته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كمبوديا عن أن السلطات وشركات التطوير الخاصة قد تبنت استراتيجيات "فرق تسد" في سعيها "لرشوة" أفراد بارزين بالمجتمع بغية إضعاف الموقف العام للمجتمع الذي يناهض الإخلاء القسري على طاولة المفاوضات.

وحتى عندما لا تكون الدولة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن الانتهاكات، قد تظل هناك مشكلات خطيرة تتعلق بالالتزام من جانبها. لذا قد تساعد التساؤلات التالية بشأن الالتزام من جانب الجهات المسؤولة على توجيه تحليلك ووضع استراتيجيات لزيادة درجة هذا الالتزام:

- هل تخضع السلطات لتأثير أو ضغوط أو تلاعب من جانب جماعات نافذة، الأمر الذي من شأنه أن يمنع التزامها بحماية واحترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان والوفاء بها؟
- هل تفتقر الجهات المسؤولة إلى السلطة اللازمة للتصرف؟ وإن صح هذا، فلماذا؟
- هل يتم تمثيل فئات المجتمع المتأثرة بالانتهاكات داخل الحكومة؟ أم أن الحكومة تهيمن عليها جماعات أخرى؟
- هل تتخذ الجهات المسؤولة خطوات إيجابية لبيان امتثالها لاستحقاقات حقوق الإنسان المستحقة لأصحاب الحقوق؟
- هل تلتزم الجهات المسؤولة (علانية) باحترام حقوق الإنسان وتبدي أي استعداد أو رغبة في التصدي للقضايا المتصلة بحقوق الإنسان؟ هل استعدادهم الظاهري يتجاوز الكلمات إلى الأفعال الملموسة؟ أم أنهم أظهروا الخمول أو عدم الاكتراث أو العدوانية تجاه حقوق الإنسان؟
- هل يختلف تأثير الالتزامات التي تقطعها الجهات المسؤولة على نفسها استجابة للمشكلات المتصلة بحقوق الإنسان على النساء عنه على الرجال ؟
- هل تدرج الجهات المسؤولة حقوق الإنسان في أولوياتها واستراتيجياتها بشكل عام؟
- هل تخصص الجهات الفاعلة تمويلات كافية لسياسات الاستثمار الاجتماعي؟ وإن كان هذا صحيحا، هل تقوم حقا بإنفاق الموارد التي تم تقديم وعود بها؟ هل يتم تخصيص موارد كافية لبرامج حقوق الإنسان في ميزانية الدولة خاصة تلك التي ستعود بالنفع على الفئات الأكثر ضعفا من السكان؟
- هل تستجيب الجهات المسؤولة للاتصالات والمطالب من جانب آليات إنفاذ حقوق الإنسان الدولية والإقليمية (مثل المقررين الخاصين والمحاكم الإقليمية ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)؟
- هل هناك أية آليات أو إجراءات للمساءلة يتم تنفيذها لضمان وفاء الجهات المسؤولة بالتزاماتها؟ هل هناك حوافز أو عقوبات؟
- هل هناك أفراد أو مؤسسات داخل جهاز الدولة يتعرضون هم أنفسهم للتهديد من جانب هذا النسق من الانتهاكات أو سيتعرضون للخطر إن حاولوا مواجهته؟ هل سيكون *الالتزام* في مثل هذه الحالات خطيرا؟

© الأمم المتحدة

مثال

أظهر تحليل أجري في بلد أفريقي أنه بسبب الغياب الشرطي في بعض من المقاطعات المنتجة للألماس، اضطلعت شركات الأمن الخاصة المملوكة لمسؤولين رفيعي المستوى بالدولة بمهام الشرطة بشكل غير لائق الأمر الذي أدى إلى وقوع انتهاكات تتصل بحقوق الإنسان. وحين قامت وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان بتحليل كيفية تشجيع إنشاء وجود شرطي شرعي في تلك المناطق وتوجه بهذا التحليل إلى وزير الداخلية، بدا واضحا أن هناك صلات وثيقة بين شركات الألماس والحكومة تقف عائقا أمام نشر الشرطة الوطنية . بذلك، كانت المصالح الخاصة تحد من التزام الدولة.

4 حلل وعزز قدرات أصحاب الحقوق والدولة

لعنصر *القدرة* في معادلة المخاطر جزءان؛ أحدهما يتصل بقدرة الأفراد أو جماعات أصحاب الحقوق والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني أو المتأثرين بأحد الانتهاكات على حشد الحلفاء بهدف تقليل المخاطر أو حماية أنفسهم؛ أما الجزء الثاني منه فيشير إلى قدرة البلد على احترام التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. **يجب أن يوضح التحليل ما إذا كان وإلى أي مدى يمكن لأصحاب الحقوق والجهات المسؤولة المشاركة لاستغلال هذه القدرات التكميلية المحتملة.**

(أ) أصحاب الحقوق وقدرات المجتمع المدني

أولى خطوات هذا التحليل هي **فهم من هم أصحاب الحقوق المختلفون ومن الذي تعد قدراته ذات صلة.**

قد تساعد الأسئلة التالية على إجراء هذا التحليل:

- هل هناك أية منظمات للمجتمع المدني تقوم بالتمثيل الفاعل أو العمل مع أصحاب الحقوق؟
- هل هناك هياكل قيادة مجتمعية (رسمية أو تقليدية) مؤثرة ؟
- هل يثق الأشخاص في منظمات المجتمع المدني أو هياكل القيادة الخاصة بها؟ ما تصورهم عن أنفسهم (إيجابي أم سلبي)؟ ما هي وجهة نظر الجماعات المختلفة في المجتمع (على سبيل المثال جماعات الشباب والسيدات)
- هل يمكن لأصحاب الحقوق تنظيم الحياة العامة والعملية السياسية والمشاركة فيهما؟ هل يمكنهم مناصرة التغيير في السياسات؟
- هل يمكنهم المطالبة بالحقوق التي تأثرت أو حرموا منها أو السعي وراء تعويضات عنها؟ كيف يسعون لتحقيق هذه الغايات؟
- ما هي المعوقات التي تقابلهم؟
- هل فقدوا الحماسة وتفككوا أم أنهم موحدون وفاعلون؟
- هل يملك أصحاب الحقوق ومنظمات المجتمع المدني المعرفة الخاصة بحقوق الإنسان (التي تخصهم)؟ هل يمثل مستواهم التعليمي عائقا أمام إدراكها؟ ما مقدار ما يعرفون عن الالتزامات المنوطة بالجهات المسؤولة؟
- هل يعرفون كيف يطالبون بحقوقهم؟ هل يعرفون كيف يستخدمون العلاجات القانونية القائمة وأي المؤسسات بوسعها مساعدتهم في حماية حقوقهم؟

قد يكون لدى المجتمعات والأفراد ومنظمات المجتمع المدني مجموعة متنوعة من القدرات والمزايا الإيجابية التي من شأنها حماية حقوقهم. وقد تشمل هذه المزايا قوة مجتمعهم ووحدته، والوصول إلى المعلومات وتحليل المخاطر التي يواجهونها، والقدرة التخطيطية المتقدمة على الاستعداد للمخاطر، ومهارات وتحالفات سياسية للاستجابة للمخاطر، ومهارات تفاوضية والقدرة على التأثير في الرأي العام والمهارات القانونية أو أية خبرات مواضيعية أخرى ذات الصلة بالمشكلات وقدرات البنية التحتية وما إلى ذلك.

© الأمم المتحدة

جواتيمالا

عندما عاد اللاجئون الجواتيماليون إلى قراهم من المكسيك، نظموا أنفسهم في مزارع مجتمعية لتفادي العمل كل بمفرده في القطع الزراعية الخاصة بهم ولزيادة إحساسهم بالأمان. كما أنهم أنشأوا شبكات اتصالات لتحذير أعضاء المجتمع وصد غزوات الجماعات المسلحة أو غيرها من الأخطار.

من الهام لأشكال التواجد الميداني تشخيص ماهية هذه الاستراتيجيات والقدرات المحلية لكي تضمن قدرة استراتيجيات الحماية الخاصة بها على تكميلها بفاعلية. كما يجب عليهم السعي إلى فهم وتعزيز الآليات والقدرات والأصول المحلية الإيجابية لكل من أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة للتعامل مع إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان.

ليس لكل استراتيجيات أصحاب الحقوق تأثير إيجابي، حيث يتخذ الأفراد والمجتمعات خيارات صعبة، قد يكون لبعضها أثار سلبية أو تأثيرات جانبية خطيرة. في بعض الحالات قد لا يبذل المتضررون من الانتهاكات أي جهد للتصدي لها. قد يعزى هذا إلى اليأس أو الشعور باللاجدوى أو غياب الوعي بالحقوق أو الاعتقاد بأن الانتهاك الذي يعانون منه أمر عادي. وقد لا يهتم غيرهم من أصحاب الحقوق في المجتمع الذين لم يطالهم تأثير مباشر من هذا الانتهاك في رؤية حدوث أي تغيير. في حالات أخرى، قد يكون الانتهاك الذي لا يؤثر إلا على فئات بعينها ببساطة غير مرئي لبقية الفئات.

(ب) قدرات الدول

مع الأخذ في الاعتبار الخطوة السابقة لتحليل درجة التزام إحدى الدول، يجب على وحدات التواجد الميداني **تحديد أية ثغرات إلى جانب قدرات الدول الإيجابية لتنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان التي يمكن تعزيزها أو استخدامها بصورة أكثر فاعلية.**

خلال عمل هذا يجب على موظفي حقوق الإنسان التحقق مما إذا كانت الدولة أو غيرها من الجهات المسؤولة لديها ما يلي:

- السلطة اللازمة (على سبيل المثال الولاية، والقوة والشرعية) لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها؛
- ما يكفي من الموارد البشرية أو المالية أو التنظيمية أو غيرها؛
- المعرفة والخبرة الكافية للتصدي لمشكلة حقوق الإنسان (على سبيل المثال خبرة نوعية وتدريب ومهارات قانونية وتحليل اقتصادي–اجتماعي وفهم لآليات الاستجابة المحتملة والممارسات المثلى)؛
- الثغرات أو أوجه القصور في قدراتها على الاستجابة للمخاطر وما إذا كان لهذه الثغرات أو أوجه القصور تأثيرات على النساء تختلف عنها على الرجال؛
- بيئة مواتية (كوجود إطار قانوني داخلي جيد وتطبيق القوانين الداخلية وتوزيع عادل للثروة والنفوذ في المجتمع، والشفافية ومساءلة المسئولين وإتاحة المعلومات وآليات مكافحة الفساد والإفلات من العقاب)؛
- التماسك الداخلي للسياسة والتنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة.

بناء على تحليل مواطن العجز الرئيسية في القدرة، يمكن للوجود الميداني وضع استراتيجيات متماسكة تستهدف رفع القدرات على سبيل المثال من خلال المشاركة في تعزيز اتساق السياسات، وإنشاء آليات تنسيق، وتعزيز المعرفة والخبرة، وتحسين المصداقية والمشروعية وتعديل الولايات وما إلى ذلك.

5 ضع استراتيجية لتقليل المخاطر

في إيجاز، بينما يستعرض التواجد الميداني كلا من العناصر الأربعة لمعادلة حقوق الإنسان، عليه **التفكير في استراتيجيات محتملة، لتطبيقها بعد التشاور مع هؤلاء الذين على الأرجح سيؤثرون على كل عنصر من العناصر بغية تقليل المخاطر الكلية:**

- ما الخطوات التي من شأنها تقليل المخاطر؟

© الأمم المتحدة

- ما الخطوات التي بوسعها تقليل مكامن الضعف الخاصة بالجماعات المستهدفة (بوسائل منها تمكينهم بشكل أكبر)؟
- كيف يمكن للوحدات التواجد الميداني زيادة درجة التزام الدولة؟
- ما أنواع البرامج والإجراءات التي من شأنها تعزيز قدرات الدولة والمجتمع المدني للتصدي للمشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان أو تعويض المتضررين؟

نيبال

بين التحليل الذي أجرته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال على مكامن ضعف المدافعين عن حقوق الإنسان، لا سيما الصحفيون، عدد العوامل المعقدة التي أسهمت في مستوى الخطورة العالي أثناء القيام بالأعمال المتصلة بحقوق الإنسان في جنوب نيبال. أوضح التحليل أن المدافعين عن حقوق الإنسان افتقروا إلى كل من التدريب المهني والمتخصص المتعلق بالأمن؛ وأن الكثيرين منهم قاموا بوظائف متعددة في المجتمع (ككونهم أعضاء في منظمات حقوق الإنسان وصحفيين ونشطاء سياسيين في آن واحد)؛ ولم تتمكن الدولة وبوجه خاص الشرطة في كثير من الأحوال من توفير الحماية الكافية لهم ضد الجماعات المسلحة وغيرها من الأطراف الفاعلة من غير الدول التي تهدد المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب عملهم. كاستراتيجية، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال سلسلة من الورشات للصحافة الخاصة التي تراعي اعتبارات النزاعات ودورات تدريبية للمدافعين الذين يعملون في أكثر المناطق تأثرا. كما أنها تابعت حالات بعينها بتدخلات تستهدف أفرادا ومنظمات وأحزابا سياسية لها تأثير على تلك المجموعات التي تصدر التهديدات. في بعض من أخطر الحالات، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقو الانسان في نيبال بمساعدة منظمات حقوق الإنسان المحلية في تنظيم أماكن آمنة للأشخاص المعرضين للخطر.

تنطوي معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان، مثلها مثل أي نموذج آخر، إلى حد ما على التبسيط الزائد. ففي واقع الأمر، تتفاعل العناصر الأربعة بطرق أكثر تعقيدا وتتشابك بشكل وثيق. وفي بعض الأحيان لا تكون القدرة إلا مضاد مكامن الضعف (مثلما يضيف الافتقار إلى وسائل النقل الآمنة إلى مكامن الضعف، فإن امتلاك وسيلة نقل آمنة مزية من المزايا أو قدرة من القدرات). بالمثل، يجب أن يكون لرفع القدرات تأثير مباشر على تقليل الخطر بإرباك حسابات هؤلاء المسؤولين عن الانتهاكات. على سبيل المثال، إذا ما فاز الضحايا المحتملون بالدعم الظاهر لشريك أو حليف قوي– مثل إحدى المؤسسات الدينية أو الأمم المتحدة أو إحدى الحكومات الأجنبية– فقد تكون تكاليف ارتكاب انتهاكات تتصل بحقوق الإنسان ضدهم أعلى بشكل كبير، مما يبدد الدافع لدى المسؤولين الذين قد لا يرجون إثارة حفيظة هؤلاء الحلفاء أو مواجهة تدخل ما يقوم به طرف ثالث.

الجهات الفاعلة من غير الدول

تشدد معادلة مخاطر حقوق الإنسان على مسؤولية الدولة الكلية عن احترام التزاماتها المتصلة بحقوق الإنسان واحترامها والوفاء بها، ومن ثم على تقييم مدى التزامها وقدرتها على التدخل بغية منع وقوع إحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان أو التصدي لها أو تعويض المتضررين منها. بيد أنه يمكن استخدام العديد من المناحي في نموذج هذا التحليل أيضا لتقييم مدى التزام الجهات الفاعلة من غير الدول وقدرتها حين تكون مصدر التهديد، في ضوء وضع استراتيجيات لرفع درجة التزامها وقدرتها وتقليل الخطر الكلي على أصحاب الحقوق. على سبيل المثال، في النزاع المسلح، يمكن لوحدة التواجد الميداني تحليل مدى التزام الجماعات المسلحة بحقوق الإنسان ومعايير القانون الدولي الإنساني ومبادئه ووضع استراتيجيات تهدف إلى رفع درجة مثل هذا الالتزام.

© الأمم المتحدة

المرحلة 3: تحديد الجهات الفاعلة

يُعد تحديد الجهات الفاعلة من الأدوات الشائعة لفهم الجهات الفاعلة الرئيسية،وتحديد وتعيين علاقات القوة وقنوات التأثير فيما يتصل واحدة أو أكثر من المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان. يساعد هذا على تصور الجهات الفاعلة أو أصحاب المصالح الرئيسيين الذين لهم تأثير محتمل أو حقيقي على مشكلة حقوق الإنسان الخاضعة للتحليل وبيان العلاقات التي تربط بين مثل تلك الجهات الفاعلة. تساعد هذه الأداة أيضا التواجد الميداني والعاملين في مجال حقوق الإنسان على تحديد المواضع التي تكمن فيها فرص التأثير بشكل أسهل وأكثر إبداعا ومن ثم الاسترشاد بها في التصحيحي الذي سيتخذونه أو استراتيجيات الدفاع.

نادرا ما يكون التأثير على التغيير على أرض الواقع عملية مباشرة، ونادرا ما يحظى موظفو حقوق الإنسان بالفرصة لتحديد مرتكبي الانتهاكات ببساطة ومطالبتهم بوقف انتهاك ما. بدلا من هذا، عادة ما تستلزم استراتيجية وحدة التواجد الميداني للتعويض أو تقليل أو منع انتهاكات تتصل بحقوق الإنسان التنسيق بين عدد من الإجراءات والرسائل المختلفة التي تصل مباشرة أو عبر وسطاء،غالبا ما تكون لديهم قدرة أكبر على الوصول والتأثير. يستلزم هذا تحليلا لهؤلاء الوسطاء المحتملين وعلاقاتهم ببعضهم البعض.

1 حدد الجهات الفاعلة والقوى المؤثرة الرئيسية

تتضمن أولى خطوات عملية تحديد الجهات الفاعلة التحديد العام للجهات الفاعلة ذات الصلة المرتبطة بإحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان. عبر المراحل السابقة للتحليل التي وردت في هذا الفصل، تم تحديد عدد معين من الجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة. تدفع عملية تحديد الجهات الفاعلة هذه العملية قدما.

(أ) حدد أصحاب الحقوق الرئيسيين

على موظفي حقوق الإنسان تحديد من هي الفئات الأكثر تأثرا بمشكلة حقوق الإنسان؛ والطرق المميزة التي يتأثر بها أصحاب الحقوق؛ واستحقاقات المتضررين من الأشخاص أو المجموعات.

يجب على موظفي حقوق الإنسان الاعتماد على تحليل القدرة في أداة معادلة المخاطر والتركيز على الأسئلة التالية:

- ما الذي تمثله أو تدافع عنه منظمات المجتمع المدني أو غيرها من هياكل القيادة نيابة عن المتضررين من أصحاب الحقوق؟
- ما هي الجماعات المحددة التي ليس لها تمثيل داخل الجماعة الأكبر؟
- ما هي جماعات أصحاب المصالح التي لها تأثير أو قوة خاصة؟

(ب) تحديد الجهات المسؤولة المحددة

على موظفي حقوق الإنسان تحديد المسؤول عن اتخاذ الخطوات اللازمة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها لإنشاء آليات تعويضية وتنفيذ الالتزامات القانونية وغيرها من الالتزامات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان التي تم تحديدها. **عند تحديد الجهات المسؤولة، يجب على موظفي حقوق الإنسان أن يتحروا التحديد بقدر الإمكان.** على سبيل المثال، عليهم تفادي إدراج "الدولة" باعتبارها جهة فاعلة واحدة وإنما **التمييز بين العديد من الجهات الفاعلة وتحديد أي أجهزة أو هيئات أو وزارات الدولة أو الجهة الحكومية المحلية أو الإقليمية مسؤولة عن التنفيذ.** بالمثل، قد تستلزم الجهات الفاعلة من غير الدول المنخرطة في انتهاكات حقوق الإنسان مستوى مماثل من التحليل العميق. يجب أن يساعد تحليل *الالتزام* المذكور أعلاه على تحديد أكثر الجهات الفاعلة الواعدة.

(ج) حدد مرتكبي الانتهاكات أو المؤسسات أو غيرها من الجهات الفاعلة المسؤولة عن الانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان

استنادا إلى تحليل التهديد في معادلة المخاطر المذكورة أعلاه، يجب على موظفي حقوق الإنسان تحديد هؤلاء الأفراد أو المجموعات أو المؤسسات المسؤولة عن الانتهاكات بقدر الإمكان، وعليهم الإفصاح عن المستويات المتعددة للمسؤولية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

© الأمم المتحدة

(د) تحديد "القوى المؤثرة" الأخرى

على موظفي حقوق الإنسان تحديد تلك الجهات الفاعلة التي كان لها ، أو كان من الممكن أن يكون لها، تأثير إيجابي أو سلبي على القضية أو السياسة المطروحة على المسؤولين عن الانتهاكات وكذلك على قدرات أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة.[9] مثل تلك الجهات الفاعلة تعرف باسم "القوى المؤثرة" وهي عادة ولكن ليس حصريا جهات فاعلة من غير الدول؛ قد تكون جماعات مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية أو مراكز قوى— مثل القادة الدينيين والكيانات التجارية والمنظمات غير الحكومية والإعلام– ولكنها قد تكون أيضا سفارات ودول مجاورة ومانحون أو وكالات دولية، بما فيها الأمم المتحدة. مثل هذه القوى لديها القدرة على التأثير على أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة داخل الدولة فيما يتعلق بمشكلة حقوق الإنسان التي على المحك ولديها واجب أساسي لممارسة حقوقها بشكل مسؤول، حتى لو كانت التزاماتها القانونية فيما يتصل بالقانون الدولي لحقوق الإنسان تخلف ربما عن التزامات الدول.

على موظفي حقوق الإنسان التركيز على الأسئلة التالية:

- ما القوى التي لها تأثير سلبي أو إيجابي على حقوق الإنسان في هذا الوضع المحدد؟
- ما هي اهتمامات ومطالب "القوى المؤثرة"؟
- ما مدى تأثيرها فيما يتصل بمشكلة حقوق الإنسان المطروحة؟
- هل لها تأثيرات سلبية أ/و إيجابية على أصحاب الحقوق والجهات المسؤولة؟
- ما هي علاقتها بهم؟

(هـ) تحديد الحلفاء المحتملين

من الأجزاء الرئيسية الأخرى في أي عملية لتحليل حقوق الإنسان هو تحديد من الذي لديه بالفعل أو من قد تكون لديه الرغبة والقدرة على حماية الناس من المخاطر التي يواجهونها أو التأثير على المؤسسات أو السياسات التي تتسبب في وجود هذا الخطر. ربما تم تحديد بعض من تلك الجهات بالفعل وإدراجها في الفئات السابقة للجهات المسؤولة أو "القوى المؤثرة"، لكن ينصح أيضا بالفصل بين هؤلاء الحلفاء المحتملين. يحدد قدرة سلطة الدولة أو المنظمة أو المجتمع أو الفرد على التصدي لانتهاك يتصل بحقوق الإنسان مزيج من الموارد والشركاء المتاحين ومواقفهم السياسية والمعتقدات الشخصية.

تستلزم عملية التحديد هذه دراسة عدد من الأطراف الفاعلة؛ من هيئات مختلفة للسلطات ذات العلاقة، وجهات فاعلة من غير الدول، ومجتمعات وضحايا متضررين ودول أخرى وشركات متعددة الجنسيات ومنظمات دولية ووكالات إنسانية ووكالات تنمية ومنظمات حقوق الإنسان ومؤسسات مانحة وغيرها الكثير. في حالة النزاعات قد تضم هذه القائمة هياكل عسكرية (للجيش أو الجماعات المسلحة من غير الدول)، وأفراد من القادة والمقاتلين، ومجتمعات متضررة من الحرب، ألخ.

تساعد عملية التحديد واسعة النطاق التواجد الميداني على رؤية أماكن تواجد الدعم الحمائي وأماكن غيابه والطريقة المثلى التي يمكن تعبئته وتعزيزه من خلالها.

2 رسم خرائط للعلاقات التي تربط بين الجهات الفاعلة

ما إن يتم تحديد مجموعة الجهات الفاعلة ذات العلاقة بمشكلة معينة تتصل بحقوق الإنسان، يتعين على موظفي حقوق الإنسان رسم خريطة أكثر تحديدا للعلاقات في ضوء تحقيق غاية محددة.

9 من المتصور أن تندرج إحدى "الجهات" في العديد من الفئات التي تنقسم إليها القوى المؤثرة، بناء على الزاوية التي يتم تقييم إحدى مشكلات حقوق الإنسان من خلالها (مثلا قد يُنظر إلى مؤسسة حكومية معينة ليس فقط على أنها السبب في مشكلة محددة ولكن أيضا بوصفها جزءا من الحل كإحدى الجهات المسؤولة وبوصفها من أصحاب الحقوق تجاه مستوى أعلى من السلطة).

© الأمم المتحدة

من الطرق الواضحة للقيام بهذا، ترتيب عدد من "بطاقات الجهات الفاعلة" و"بطاقات العلاقات" على لوح ورقي كبير، لتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية بوضوح والتي سيتم التأثير على ما تفعله أو تتقاعس عن فعله بغية التصدي لإحدى المشكلات المتصلة بحقوق الإنسان. مثال ذلك مرتكبو الانتهاكات أو المؤسسات التي يود التواجد الميداني إقناعهم بالتحرك ووقف أحد الانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان أو إحدى السلطات التي يتمنى نقلها إلى تحرك إيجابي ينشأ عنه حماية أفضل لحقوق الإنسان وملء الثغرات التشريعية أو تصحيح أوجه التقصير.

لتفادي الخطأ الشائع بتجاهل تأثير جهات فاعلة هامة محلية أخرى أو الاستهانة به أو المبالغة في تقدير دور المؤسسات الدولية، يشجع هذا النموذج موظفو حقوق الإنسان على **البدء في تحليل العلاقة التي تربط بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية أولا**. ما إن يحدث هذا، **يمكنهم إدراج دور وجودهم الميداني على الخريطة، إضافة إلى دور المؤسسات الدولية.**

الخطوات التالية تساعد على وضع خريطة شاملة للجهات الفاعلة:

i. إنشاء بطاقة جهة فاعلة لكل من الجهات الفاعلة الرئيسية التي تم تحديدها وتحتاج التأثير عليها.

ii. على البطاقة صف هوية ووظيفة واهتمامات ودوافع وقوة وتأثير الجهة الفاعلة على مشكلة حقوق الإنسان بدقة كما هو موضح في الشكل الوارد أدناه. الهدف هو تحديد المصالح الأساسية ومستوى القوة والعوامل المحفزة لسلوك إحدى الجهات الفاعلة سواء كان بالفعل أو بالتقاعس.

الشرطة الوطنية

- فاسدة ومسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان
- تتمتع بسلطة حقيقية
- تريد إضعاف عملية السلام

iii. إنشاء بطاقات مماثلة لجهات فاعلة محلية أو وطنية أخرى تتمتع بالقدرة على التأثير على المشكلة المتصلة بحقوق الإنسان الموضحة أعلاه– سواء بالسلب أو الإيجاب. مجددا، يجب تدوين مصالحهم وقوتهم ودافعهم وتأثيرهم الرئيسي على الأوضاع بدقة على البطاقة.

iv. ضع كل بطاقات الجهات الفاعلة على لوح ورقي كبير.

v. ارسم خطوطًا — تمثل العلاقات الأساسية– بين الجهات الفاعلة الرئيسية.

vi. ركز على أهم العلاقات وضع بطاقة ذات لون أو شكل مختلف على الخط الفاصل بين اثنتين من الجهات الفاعلة.

وزير الداخلية

- يمارس السيطرة على الشرطة
- الزام رسمي بتحسين أوضاع حقوق الإنسان
- يفتقر إلى الموارد
- عرضة للضغوط السياسية

المسائلة ←
→ يمارس السلطة

الشرطة الوطنية

- فاسدة ومسؤولة عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان
- يمتلك السلطة الحقيقية
- يريد إضعاف عملية السلام

© الأمم المتحدة

vii. صف ببضع كلمات على البطاقة العلاقة ما بين الجهتين الفاعلتين، خصوصا أثرها على مشكلة حقوق الإنسان والأثر المحتمل للجهات الفاعلة على بعضهم البعض (كأن تكون إيجابية أو سلبية أو حلفاء أو أعداء أو سلطة مباشرة أو صلات اقتصادية أو غامضة أو تأثير كبير/ صغير أو استقطاب كبير/ صغير).

viii. واصل عملية تحديد الجهات الفاعلة ذات العلاقة والعلاقات القائمة بينها إلى أن يكتمل تحليل جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية التي بوسعها أو يمكنها التأثير على هذا الوضع.

ix. في النهاية أنشيء جهة فاعلة إضافية تبين وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان ووضح موقعها على الخريطة.

x. صف بدقة وظيفة التواجد الميداني ومصالحه وتأثُيره على المشكلة المتصلة بحقوق الإنسان، ثم ارسم خطوطا تصله بغيره من الجهات الفاعلة التي تمثل علاقات هامة وصف هذه العلاقات.

xi. بالمثل، أنشيء بطاقات للجهات الفاعلة للمؤسسات الدولية الأخرى التي قد يتم استنفار مشاركتها للتأثير على المشكلة ووضعها على الخريطة، باتباع المنهجية ذاتها.

© الأمم المتحدة

فيما يلي صورة لما يمكن أن تكون عليه خريطة تحديد إحدى الجهات الفاعلة.

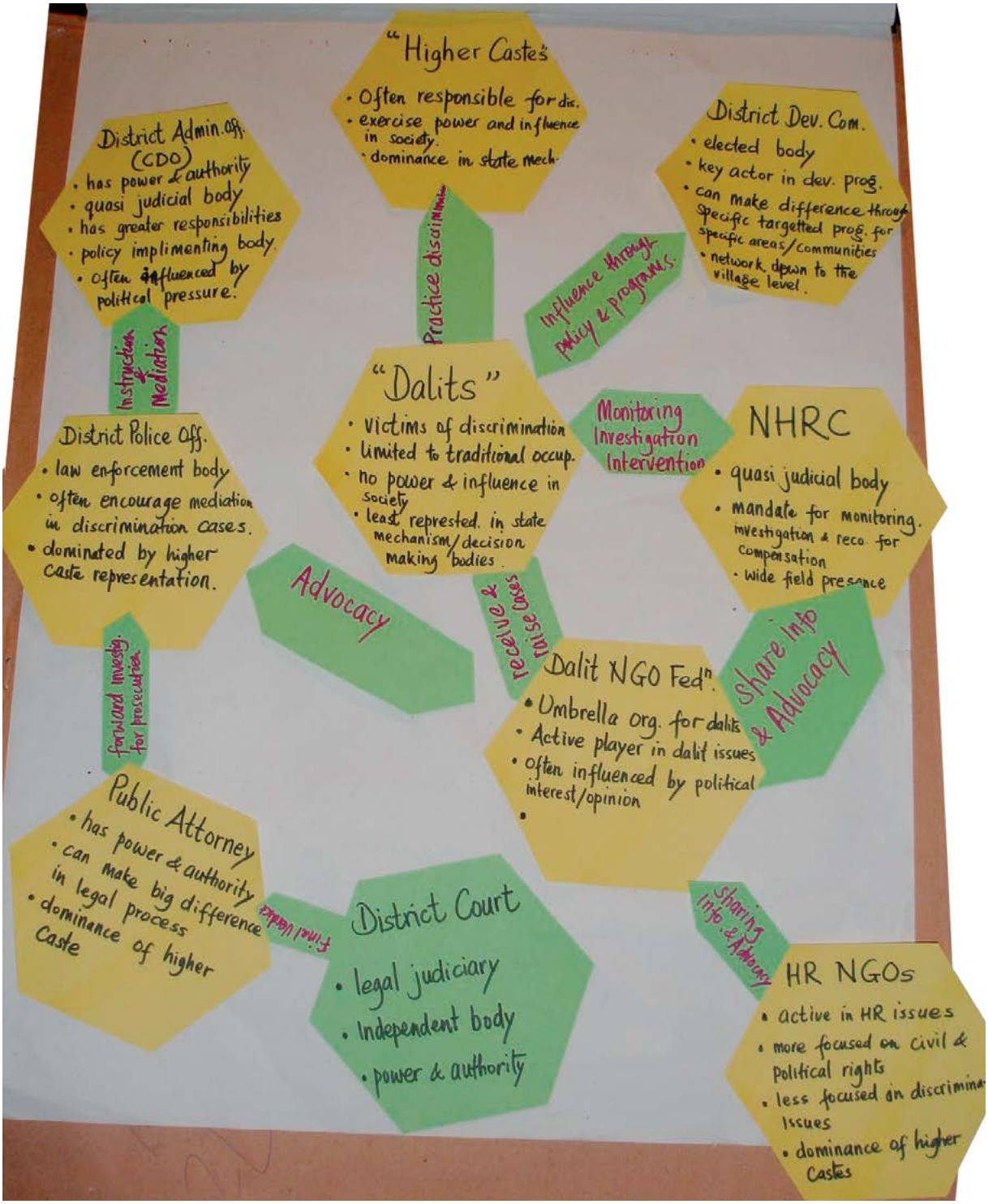

© الأمم المتحدة

3 من التحديد إلى التحليل

قد تصير عملية كعملية تحديد الجهات الفاعلة عملية مستمرة يتم توسيعها وتحسينها بشكل متكرر كلما عرف التواجد الميداني المزيد عن الجهات الفاعلة الرئيسية على الساحة والعلاقات التي تربط بينهم. في كل مرحلة تساعد عملية التحديد في تحديد الثغرات المعرفية التي ستسترشد بها عمليات جمع المعلومات الإضافية.

ما إن تكتمل عملية التحديد، هناك عدد من الأسئلة التي يمكن للعاملين في مجال حقوق الإنسان إخضاعها للتحليل مثل:

- ما هي ردود الفعل المحتملة لمختلف الجهات الفاعلة على تأثير التواجد الميداني لحقوق الإنسان؟
- ما هي الثغرات الموجودة بمعرفة التواجد الميداني؟
- هل تم أخذ جميع العلاقات الأساسية التي تلعب دورا أساسيا في ديناميات حقوق الإنسان في الاعتبار؟
- ما هو السبيل الأمثل للتأثير على المشكلة– ومن خلال أي مجموعة من الجهات الفاعلة؟ من هو الأقدر على التأثير على الجهة الفاعلة التي يجب أن يتغير مسلكها؟
- هل تطرح العلاقة الخاصة بين عدد معين من الجهات الوطنية الرئيسية الفاعلة تحديات أمام أحد الحلول المطروحة لمشكلة حقوق الإنسان؟
- كيف يتعين على وحدة التواجد الميداني مقاربة الجهات الفاعلة المتنوعة لتحسين كل علاقة من العلاقات؟
- أي الجهات الفاعلة تعد أحد الحلفاء الراهنين الأكثر احتمالا؟ أو من الحلفاء المستقبليين المحتملين؟
- ما هي القيود المفروضة على أفعال/ تأثير التواجد الميداني؟
- هل هناك علاقات من شأنها تيسير استراتيجية لمقاربة هذا الهدف ولم يقمها بعد التواجد الميداني؟

لا تعد الخريطة نهاية عملية التحليل ولكنها تشكل أداة قوية يمكن تطويرها بمرور الوقت في أي سياق للاسترشاد بها في تصميم استراتيجيات المناصرة والإجراءات التصحيحية (انظر للفصل الذي يتناول *التخطيط الاستراتيجي لتأثير حقوق الإنسان*).

يجب أن تعزز معادلة مخاطر حقوق الإنسان وأدوات تحديد الجهات الفاعلة من بعضها البعض وتبني على بعضها البعض. على سبيل المثال، يبين ما سبق المواضع التي يتعين فيها تقليل المخاطر أو المواضع التي تحتاج فيها قدرات معينة للتعزيز. قد تستخدم الأخيرة في النظر عن كثب إلى مختلف القوى والجهات المنخرطة في ديناميات حقوق الإنسان والتي تحتاج إلى تغيير. يجب أن يمكن التحليل وحدات التواجد الميداني لحقوق الإنسان في نهاية الأمر من تصميم استراتيجيات تفصيلية تستجيب استجابة فاعلة للعلاقات المعقدة التي على الأرض التي تتسبب و تشارك في ارتكاب الانتهاكات.

© الأمم المتحدة

الملحق 1: دراسة الحالة 1

يطبق التحليل ذو الثلاث خطوات على دولة خرجت من صراع مدمر استمر قرابة عشر سنوات شهدت ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جميع الأطراف. تعمل وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان في إطار عملية حفظ السلام تم تكليفها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولها ولاية حماية قوية، تتضمن التعاون مع الجهود القضائية لإنهاء حالات الإفلات من العقاب ومساعدة جهود العدالة الانتقالية.

الخطوة 1: نظرة عامة على المشكلة: الأسباب والآثار والمعايير والثغرات

كان الجيش الوطني أحد المرتكبين الرئيسيين لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أرجاء البلاد، وقد تم تعين العديد من مجرمي الحرب المزعومين في مناصب عليا بالجيش. كما كانت أجور الجنود متدنية وكان الفساد مستشريا. كان معظم الجنود منتدبين من الفصائل المتنازعة ولم يخضع سوى القليل منهم للتدريب المهني.

على النقيض من مبادئ الأمم المتحدة فيما يتصل بإفلات المقاتلين من العقاب، وقعت عدة انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في نطاق ولاية القضاء العسكري، الذي يعاني من تدخلات سياسية وعسكرية، وقد شاعت ظاهرة الإفلات من العقاب عن الجرائم السابقة والراهنة.

واجه موظفو حقوق الإنسان تحدي رفع مستوى المساءلة داخل الجيش وجعله أكثر احتراما لحقوق الإنسان. كما أنهم واجهوا أزمة فيما يتصل بحقوق الإنسان تتعلق بالكتيبة س والتي كان قائدها أحد مجرمي الحرب المزعومين وانتشرت في منطقة في البلاد لا يزال الجيش فيها يحاول طرد الجماعات المتمردة.

الخطوة 2: معادلة مخاطر حقوق الإنسان

أ. تحليل المشكلة قبل أي تدخل من قبل وحدات التواجد الميداني لحقوق الإنسان

من (الشخص أو الجهة) أو ماهي (السياسة أو الممارسة) التي تتسبب في أو تسهم في وقوع التهديد؟ ما الدوافع أو المصالح أو غيرها من القوى المؤثرة الكامنة وراء هذا التهديد؟

- الكتيبة س يقودها مجرم حرب معروف يحميه قائده وهو من المجرمين العائدين وقد باءت المحاولات السابقة التي أجراها النواب العامون العسكريون كي يمثل أمام العدالة بالفشل بسبب التدخلات السياسية والعسكرية.
- يشن جنود الكتيبة غارات متكررة على المدنيين متهمين إياهم بالتحالف مع المتمردين.

ما الذي يجعل من شخص ما عرضة لهذا الخطر؟

- انتشار الكتيبة س في منطقة نائية حيث يفتقر السكان – الذين يتكونون في واقع الأمر من العجائز والنساء والأطفال– إلى الاتصال بالعالم الخارجي ويعيشون في فقر مدقع.
- تتشكل الكتيبة من جنود ينتمون إلى جماعة عرقية بينها وبين الجماعة العرقية التي تمثل الأغلبية في منطقة الانتشار عداء تقليدي.

© الأمم المتحدة

أ. تحليل المشكلة قبل أي تدخل من قبل وحدات التواجد الميداني لحقوق الإنسان

ما درجة التزام الجهات المسؤولة الرئيسية بالتصدي للمشكلة؟

- تعهدت الحكومة المركزية بعدد من الالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان ، لكنها لم تبد إرادة كبيرة لاتخاذ إجراءات ملموسة والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب.
- في رد فعل على الضغوط الكبيرة التي مارسها المجتمع الدولي، أظهر قائد الجيش المعين حديثا الرغبة في التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب في بعض المستويات غير أنه كان حذرا فيما يتصل بإقصاء مرتكبي الانتهاكات المزعومين من المناصب القيادية الرئيسية بالجيش خشية أن يصيروا خصوما.

ما هي استراتيجيات وقدرات التكيف التي يستخدمها السكان المحليون لمواجهة هذا التهديد؟

- أعرب أصحاب الحقوق عن مخاوفهم على لسان زعماء القبائل الذين وافقوا على الإدلاء بمعلومات لمحققي حقوق الإنسان.
- يبيت السكان ليلا في الأحراج للهروب من الهجمات التي تشنها عليهم الكتيبة س.

ما قدرات الدولة التي يمكن البناء عليها؟

- لا يملك القائد العسكري في المنطقة أية سيطرة فعلية على الكتيبة س، التي يحمي قائدها عدد من كبار المسؤولين في العاصمة. علاوة على ذلك، يواجه بالفعل تحدي محاربة الجماعات المتمردة ولا يمكنه تحمل مخاطر انشقاق الكتيبة س عنه.

(ب) استراتيجيات تقليل المخاطر: التدخلات المقترحة من جانب التواجد الميداني

كيف يمكن التأثير على الجهة أو الجهات الفاعلة أو البنية المسببة للتهديد بغية تقليل الخطر؟

على المدى القصير

- إصدار توصية للقائد العسكري المحلي الإقليمي بإعادة نشر الكتيبة التي بها إشكالية إلى منطقة لا توجد بها توترات عرقية بينها وبين سكانها. هذا إجراء ليست له أية تداعيات سياسية لكنه يقلل من المخاطر.

من المدى المتوسط وحتى المدى البعيد

- الاستمرار في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الكتيبة س، الأمر الذي يجعلها تدفع ثمنا باهظا لرؤيتها تنتهك حقوق الإنسان

كيف يمكن تقليل مواطن ضعف أصحاب الحقوق؟

على المدى القصير

- إصدار توصية بالتعاون مع الشركاء في العمل الإنساني والمنظمات غير الحكومية العاملة بحقوق الإنسان الوطنية منها أو الدولية وزعماء القبائل التقليديين بنشر مؤقت لقوات حفظ السلام في المنطق. من شأن هذا تقليل الخطر ومكامن الضعف لدى السكان المحليين حيث إنه ينهي عزلة أهالي القرية ويزيد من درجة حمايتهم.

كيف يمكن رفع درجة التزام الجهات المسؤولة أو تقوية الإرادة السياسية لها ؟

من المدى المتوسط وحتى المدى البعيد

- تمكين عناصر الحكومة والجيش الراغبة في تبني قضايا حقوق الإنسان.
- تقديم الخبرة لإنشاء آليات عدالة انتقالية للتصدي لقضايا المساءلة الفردية مثل عمليات التدقيق الموثوق بها.
- الدفاع عن قانون لنقل اختصاص النظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى المحاكم المدنية.

كيف يمكن دعم أو تعزيز استراتيجيات وقدرات السكان المحليين على التأقلم؟

من المدى المتوسط وحتى المدى البعيد

- استنادا إلى قرار مجلس الأمن، حشد الدعم من الكتلة الحرجة من الحكومات المؤثرة والمانحين بغية التدقيق ومقاضاة هؤلاء المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيهم قائد الكتيبة س.
- تدريب ضباط الجيش على حقوق الإنسان.
- تعزيز القدرات الخاصة بقادة المجتمع المحلي، خاصة زعماء القبائل، لتعزيز دورهم من خلال الحملات وورش العمل والتدريب.

© الأمم المتحدة

الخطوة 3: تحديد الجهات الفاعلة

خريطة الجهات الفاعلة الواردة أدناه [انظر الورقة التالية] تبين بعضا من الجهات الفاعلة الرئيسية التي تم تحديدها (في مستطيلات) وبعضا من العلاقات المحتملة التي تربط بين هؤلاء الذين قد يلعبون دورا في التصدي لمشكلة حقوق الإنسان (الأشكال البيضاوية). تم تفكيك "الجهات الفاعلة المعقدة" مثل الجيش الوطني إلى عدة عناصر لبيان الفروق الدقيقة بين وجهات النظر الخاصة بكل منهم: قائد الكتيبة س والقائد العسكري المحلي الإقليمي وقائد الجيش وغيرهم من كبار المسؤولين.

- يعيش *السكان المحليون* في فقر مدقع وفي عزلة تامة عن بقية البلاد بسبب عدم وجود وسائل للاتصال أو طرق أو وسائل نقل.
- *زعماء القبائل* في المنطقة راغبون في الإدلاء بمعلومات
- تفتقر *المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان* في المنطقة إلى القدرة، وبعضها مسيس أ/و لا يتحدث خوفا من العمليات الانتقامية.
- *قائد الكتيبة س* مجرم حرب معروف يحميه قائده وقد باءت المحاولات التي قام بها نواب العموم العسكريون لجعله يمثل أمام العدالة بالفشل بسبب التدخلات السياسية والعسكرية.
- أصيب *القضاء المحلي* بالشلل بسبب افتقاره للقدرة إلى جانب التدخلات السياسية والعسكرية.
- *القائد العسكري المحلي الإقليمي* مستعد للحوار حول قضايا حقوق الإنسان لكنه لا يتمتع بالدعم السياسي الذي يمكنه من اتخاذ إجراءات قاسية لإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.
- عدد من *كبار المسؤولين بالجيش* بما فيهم قائد الجيش مستعدون للتصدي لقضايا حقوق الإنسان لكنهم يعانون من العزلة وعدم وجود دعم كاف.
- قدم *وزير الدفاع* تعهدات للتصدي للانتهاكات المتصلة بحقوق الإنسان في حركة الإصلاح القادمة للجيش.
- دأبت *المنظمات الدولية غير الحكومية* على حث بعثة حفظ السلام على القيام بواجبها في الحماية.
- تتزايد مخاوف *العاملين في الإغاثة الإنسانية* من عمليات التهجير الواسعة وعدم حماية المدنيين.
- *الحكومات والمانحون الفاعلون* ليس لهم رأي واحد ويفتقرون إلى استراتيجية متسقة بشأن حقوق الإنسان.

تظهر خريطة الجهات الفاعلة هذه *وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان* كجزء من *بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة*. يدعو التكليف الصادر عن مجلس الأمن إلى تكثيف الجهود المبذولة للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب والدقيق في المناصب الرئيسية بالجيش.

© الأمم المتحدة

خريطة الجهات الفاعلة

المنظمات المحلية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان
- تفتقر للقدرة
- بعض المنظمات غير الحكومية مسيسة

بعثة حفظ السلام (التي تضم وحدة التواجد الميداني لحقوق الإنسان)
- ولاية قوية من مجلس الأمن: رصد حقوق الإنسان و التدقيق
- نفوذ سياسي (الجيش)
- ضغوط عامة للنجاح

زعماء القبائل
- يتسمون بالإفصاح
- مستعدون للمخاطرة

حماية

معلومات

ضغوط المناصرة

عمليات انتقامية

المناصرة

وظيفة الحماية

المنظمات الدولية غير الحكومية
- تتنابها مخاوف بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان

وزير الدفاع
- تعهد بالتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في الإصلاح القادم للجيش

القائد العسكري الإقليمي
- مستعد للحوار حول حقوق الإنسان
- لا يمتع بدعم سياسي

قائد الكتيبة س
- مجرم حرب مزعوم
- انتماء عرقي مهيمن
- يتمتع بالقوة و الحماية

تأثير

الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية
- مخاوف بشأن عمليات التهجير الواسعة
- المساعدة الإنسانية في المخيمات

قائد الجيش
- مستعد للتصدي لقضايا حقوق الإنسان
- متعزل و لا يتلقى الدعم

القضاء العسكري الإقليمي
- مشلول- يفتقر للقدرة
- تدخلات سياسية و عسكرية

تعرب عن المخاوف

ضغط

أعمال قمع

حصانة ضد المقاضاة

الدول والجهات المانحة المؤثرة
- نفوذ سياسي قوي
- المصلحة الشخصية في البلد
- عدم وجود استراتيجية متسقة بشأن قضايا حقوق الإنسان

السكان المحليون
- عزلة جغرافية
- لا اتصالات مع العالم الخارجي
- أقلية عرقية

المساعدات الإنسانية

© الأمم المتحدة

الملحق الثاني: دراسة حالة 2

يستند التواجد الميداني لحقوق الإنسان (مكتب قطري تابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان) إلى بلد منخفض الدخل به معدل فقر مرتفع ولديه ولاية تعزيز وحماية.

الخطوة 1: نظرة عامة على المشكلة: الأسباب والآثار والمعايير والثغرات

يترشح رئيس بلدية المدينة لإعادة انتخابه في أقل من عام وهو حريص على الوفاء بوعده الانتخابي لتحسين خدمات المدينة، وزيادة التنمية والنمو، وخلق فرص عمل جديدة لسكان المدينة. وقد أصدر أمرًا بإخلاء ما يقرب من 30.000 شخص من مجتمع الأحياء الفقيرة في وسط المدينة، بالقرب من الحي التجاري، والذي يجب تنفيذه في غضون شهرين كجزء من خطته لتجميل المدينة.

وقد وافقت وزيرة التنمية الحضرية على خطة لتطوير منطقة تجارية على قطعة الأرض التي يشغلها حالياً مجتمع الأحياء الفقيرة، ولكن لا ينص المشروع على إعادة توطين سكان الأحياء الفقيرة. وبالإضافة إلى ذلك، صرحت الوزيرة إنها ستقدم تعويضًا فقط لأولئك الذين يحملون سندات ملكية الأرض، بينما ستعتبر جميع الآخرين شاغلين للأرض بصفة غير قانونية، ولكن لا يمتلك سوى 25 في المائة فقط من سكان الأحياء الفقيرة سندات ملكية.

يعتبر أكثر من نصف السكان أطفال ومعظمهم دون سن الخامسة عشر وملتحقين بمدارس في الأحياء الفقيرة أو بالقرب منها، وباقي السكان من النساء والشباب والمسنين. وهناك جماعات مختلفة داخل الأحياء الفقيرة بينهم مجموعات الأقليات التي أتت إلى المدينة من المناطق الريفية خلال السنوات الخمس عشر الماضية بحثًا عن العمل والفرص التعليمية والخدمات الأساسية.

تقدم زعماء مجتمع الأحياء الفقيرة – بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان – بطلب أمام المحكمة العليا لإيقاف الإخلاء مؤكدين أن سكان الأحياء الفقيرة لم تتم استشارتهم ولم تُقدَّم لهم خطط لإعادة توطينهم. ومع ذلك ، رفضت المحكمة العليا إصدار الأمر الزجري على أساس أنه كان قرارًا سياسيًا اتخذه رئيس بلدية المدينة من أجل المصلحة العامة. كما نبهت المنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع بعض البرلمانيين وكذلك بعض المسئولين في وزارتي الصحة والتعليم إلى هذا الوضع.

نظم بعض أفراد المجتمع تجمعًا كبيرًا للاحتجاج على الإخلاء المقترح. وعلى الرغم من أن التجمع كان سلميًا وسمحت به السلطات المحلية إلا أن الشرطة استخدمت القوة لتفريق المتظاهرين واعتقلت قادة المجتمع المحلي وبعض ممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. ومنذ هذه المظاهرة منعت الشرطة أي تجمعات تتكون من عشرة أشخاص أو أكثر حول الأحياء الفقيرة.

لم يتم إبلاغ المجتمع رسمياً أو استشارته أثناء إعداد خطة تطوير منطقة تجارية ومناقشتها بل علم بها من خلال الصحافة. إذا دخلت الخطة حيز التنفيذ، فإن الإخلاء سيؤدي إلى نقل سكان الأحياء الفقيرة إلى ضواحي المدينة وجعل العديد من الأسر بلا مأوى لأنه لم يتم توفير سكن بديل لهم.

تنتهك الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولاسيما الحق في السكن اللائق وعدم الإخلاء القسري، والحق في التعليم، والحق في الحصول على المعلومات، والإجراءات القانونية الواجبة، بالإضافة إلى انتهاكها الحق في الحرية والأمن الشخصي وحرية التجمع والحركة. كما لم تُمنح جماعة الأحياء الفقيرة الفرصة لعرض قضيتها على السلطات.

© الأمم المتحدة

الخطوة 2: معادلة المخاطر المتصلة بحقوق الإنسان

(أ) تحليل المشكلة قبل أي تدخل للوجود الميداني لحقوق الإنسان

من (الشخص أو الكيان) أو ما (السياسة أو الممارسة) التي تسبب أو تساهم في *التهديد*؟ ما هي الدوافع أو المصالح أو القوى الأخرى في العمل؟

- في الانتخابات البلدية الأخيرة، وعد رئيس البلدية "بتجميل" المدينة و "نقل" الأحياء الفقيرة لضمان التنمية والنمو وفرص العمل الجديدة، وهو مهتم بالمشروع لأنه سيمكنه من الوفاء بوعده الانتخابي وجلب الاستثمارات الدولية والمزيد من الفرص التجارية إلى المدينة ويتمنى إعادة انتخابه في الانتخابات المقبلة. ويحظى بدعم النخبة التي تهتم بتطوير الأرض لأنها ستفتح فرصًا تجارية لهم.
- ولوزيرة التنمية الحضرية مصلحة شخصية في هذا المشروع الذي يقع في منطقة رئيسية في المدينة التي تم تأسيس مجتمع الأحياء الفقيرة بها. فالوزيرة واثقة من جمع مبالغ كبيرة من المساعدات / القروض من المانحين الثنائيين وبنك إقليمي متعدد الأطراف لإنشاء الموقع وتطويره التجاري.
- يُزعَم أن بعض المسئولين في وزارة التنمية الحضرية فاسدون. يعتبر الحزب الحاكم والوزيرة سكان الأحياء الفقيرة مؤيدين للمعارضة ويحرصون على إخلاء سكان هذا المجتمع المحلي، حتى يتم تفريق أصوات المعارضة.
- تمارس العديد من شركات المقاولات ضغوطًا على رئيس البلدية ووزيرة التنمية الحضرية لمتابعة المشروع بحيث تصبح الأرض متاحة لتطوير مشاريع البناء الكبيرة.
- يتمتع مفوض الشرطة في المدينة بعلاقات وثيقة مع النخبة ويتعرض لضغوط من وزيرة التنمية الحضرية لاتخاذ إجراءات ضد مجتمع الأحياء الفقيرة.
- إن الافتقار إلى سياسة حكومية واضحة بشأن حيازة الأراضي وعمليات الإخلاء وإعادة التوطين يخلق فراغًا تستغله السلطات البلدية.

ما الذي يجعل شخص ما *عرضة* لهذا التهديد؟

- إن 75 في المائة من سكان الأحياء الفقيرة لا يملكون سندات ملكية للأرض التي يشغلوها منذ أكثر من 15 عامًا، وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على أي خطة لإعادة التأهيل أو للحصول على التعويض المعلن مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر في حالة الإخلاء. و قد استخدموا على مر السنين مدخراتهم لبناء المنازل وإنشاء أعمال تجارية صغيرة مثل محلات البقالة داخل المجتمع وبالتالي فإن هذا الإخلاء سيدمر مدخراتهم مدى الحياة.
- تعمل النساء داخل الأحياء الفقيرة أو بالقرب منها كمدرسات وكاتبات إداريات وبائعات غير رسميات أو موظفات في الصحة أو عاملات في المنازل، إلخ. وإذا تم إخلاؤهن فسوف تفقد الكثيرات منهن وظائفهن لأنهن لن يكن قادرات على تحمل تكاليف التنقل إلى وسط المدينة. وهناك حالات أخرى لن يسمح لهن أزواجهن أو أقاربهن الذكور الآخرين بالسفر لمسافات طويلة للعمل. ويعتبر العديد من هؤلاء النساء ربات بيوت ومعيلات الوحيدات لأسرهن.
- على الرغم من وجود بعض التوترات ظل سكان الأحياء الفقيرة يعيشون معًا لمدة 15 عامًا تقريبًا وأقاموا علاقات بينهم وساعدوا بعضهم البعض. ومن ثم فإن هذا الإخلاء سوف يفرق هؤلاء المقيمين.
- هناك عدد قليل من المراكز الصحية والمدارس الابتدائية في المجتمع: وهذا الإخلاء من شأنه أن يؤدي إلى تدميرها وبالتالي سوف يؤثر على الأطفال بشكل خاص والمقيمين الذين يعانون من حالات صحية سيئة. كما يعتمد المجتمع أيضًا على الخدمات القريبة (مستشفى محلي ومدارس ثانوية) وستضيع عليه فرصة إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات.
- كما سيؤثر الإخلاء سلبًا على السكان المسنين وذوي الإعاقات.
- تؤثر وسائل الإعلام المملوكة للدولة على الرأي العام من خلال تصوير مجتمع الأحياء الفقيرة بطريقة سيئة.

© الأمم المتحدة

(أ) تحليل المشكلة قبل أي تدخل للوجود الميداني لحقوق الإنسان (يتبع)

ما هو مستوى التزام أصحاب الواجب الرئيسيين بمعالجة المشكلة؟

- صدقت الحكومة المركزية على العديد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لكنها فشلت في دمجها في التشريعات والسياسات الوطنية. يعترف الدستور الوطني بالعديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتضمن حكماً بشأن عدم التمييز على أي أساس.
- لم تعتمد الحكومة إطلاقًا على سياسة الإسكان ولا توجد قوانين لحماية الإيجارات أو المستأجرين.
- تولي الحكومة المركزية الاهتمام للدول المانحة لأن ميزانيتها تعتمد إلى حد كبير على التمويل الذي تقدمه هذه الدول. فهي تريد الحد من الفقر في البلد لكنها لا ترى الصلة بين هذا الهدف والوضع الخاص بمجتمع الأحياء الفقيرة.
- خلال فترة ولايته السابقة أنشأ رئيس البلدية العديد من المدارس والمراكز الصحية للفئات الضعيفة في أجزاء مختلفة من المدينة. وتعهد علانيةً في آخر حملة انتخابية بالحد من معدل وفيات الأطفال وإطلاق حملة لمحاربة الأمية.
- رفضت المحكمة العليا مراجعة أمر الإخلاء على أساس أنه قرار سياسي وبالتالي فهو خارج عن ولايتها حتى لو كان له تأثير على العديد من حقوق الإنسان.
- يُعتبر المسئولون في وزارتي الصحة والتعليم وبعض البرلمانيين حساسون لوضع مجتمع الأحياء الفقيرة وأبرزوا في المناقشات العامة الآثار الضارة على الحق في الصحة والتعليم بالنسبة لسكان الأحياء الفقيرة إذا تم إخلائهم.

ما هي استراتيجيات وقدرات التكيف التي يستخدمها السكان المحليون لمواجهة هذا التهديد؟

- يقوم قادة المجتمع على الرغم من تعرضهم لمضايقات من السلطات الإدارية المحلية بتعيين وتعبئة حلفاء أقوياء ضد الإخلاء الوشيك ومنهم البرلمانيون والمسئولون في وزارتي الصحة والتعليم.
- أصحاب الحقوق منظمون جدًا وصمدوا أمام ضغوط السلطات المحلية، واستخدموا بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية الآليات القانونية لوقف الإخلاء ولكن دون جدوى. كما أبلغوا السكان بالانتخابات البلدية الوشيكة وهددوا بالتصويت لصالح حزب المعارضة إذا لم تقدم الحكومة المحلية الإغاثة الكافية.
- تواصل المنظمات المجتمعية مع المنظمات غير الحكومية المحلية حشد سكان الأحياء الفقيرة للتظاهر ضد الإخلاء على الرغم من استخدام الشرطة للقوة مؤخرًا والمنع من التجمع، وبدأت حملة جمع تأييد محلية ووطنية قوية.

ما هي قدرات الدولة المتاحة للاستفادة منها؟

- لدى البرلمانيون القدرة على وقف تمويل مشروع التجميل حيث إنهم لم يوافقوا بعد على الميزانية.
- تملك الدولة موارد اقتصادية كافية لتقديم تعويض مالي عن الإخلاء ولتقديم ترتيبات بديلة لإعادة التوطين بالقرب من جميع الخدمات الاجتماعية حيث إنها تملك أرضًا غير مستخدمة بالقرب من المدينة يمكن وضعها تحت تصرف السكان الذين تم إجلاؤهم.
- تتمتع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بسمعة طيبة إلى حد ما لكنها لم تنشغل بهذا الأمر رغم أنه يندرج تحت نطاق ولايتها.

© الأمم المتحدة

(ب) استراتيجيات للحد من المخاطر: التدخلات المقترحة للوجود الميداني

كيف يمكن التأثير على الجهات الفاعلة أو الهيكل الذي تسبب في التهديد للحد من التهديد؟

قصيرة الأجل

- توصية رئيس البلدية والسلطات المحلية والمركزية بتأجيل الإخلاء لحين إجراء مشاورات مناسبة مع سكان الأحياء الفقيرة وتحديد موقع بديل مناسب وتوفيره.
- وإذا تعذر إيقاف عملية الإخلاء يوصَى باعتماد تعويض مناسب للسكان الذين تم إجلاؤهم وانتقالهم إلى موقع آخر لمنع تشردهم.
- توصية رئيس البلدية والحكومة المركزية والجهات المانحة بتطبيق "المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن عمليات الإخلاء والتهجير القائمة على التنمية" (/ A مجلس حقوق الإنسان/ 4/18).
- رصد وتوثيق كيف تم تصميم خطة التجميل وموافقة السلطات المحلية عليها، دون إعطاء معلومات رسمية مسبقة والتشاور مع الأحياء الفقيرة.
- رصد وتوثيق أي انتهاكات لحقوق الإنسان تحدث بالفعل فيما يتعلق بالإخلاء المقترح (على سبيل المثال: إجراءات الشرطة تجاه المتظاهرين، الاحتجاز/ الاعتقالات التعسفية المزعومة، القيود المفروضة على حرية التجمع).

متوسطة إلى طويلة الأجل

- من خلال التقارير العامة وغيرها من الوسائل يتم رفع الوعي بين الجمهور والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري حول كيف أن الأرض المكتسبة من أجل "المصلحة العامة" تخدم بالفعل مصالح عدد قليل مع انتهاك الحقوق الأساسية للكثيرين.
- إذا مضت عملية الإخلاء قدمًا يتم رصد كيفية تنفيذها ورصد حالة مجتمع الأحياء الفقيرة في أعقابها.
- توصية السلطات المركزية والبلدية باعتماد سياسات وتشريعات بشأن ضمان الحيازة والإخلاء وإعادة التوطين، واقتراح مبادئ وتوجيهات نموذجية لإخلاء المجتمعات وإعادة توطينها بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- جعل السلطة القضائية (بما في ذلك المحكمة العليا) على دراية بدورها في حماية حقوق الإنسان في قرارات السياسة العامة التي تتخذها السلطات الإدارية.

كيف يمكن الحد من ضعف أصحاب الحقوق؟

قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل

- تقديم الدعم للمجتمع المتضرر لمساعدتهم على تنظيم أنفسهم من أجل التفاعل بشكل أفضل مع السلطات المحلية والمركزية لإيجاد بديل مقبول لعمليات الإخلاء القسري.
- تسهيل الحوار المباشر بين قادة المجتمع المحلي والسلطات على مختلف المستويات.
- رفع مستوى الوعي بين سكان الأحياء الفقيرة بشأن حقوقهم فيما يتعلق بالإسكان والإخلاء والإجراءات القانونية الواجبة، وكيف سيكون للإخلاء المقترح تأثير سلبي على تعليم الأطفال وعلى الصحة وسبل العيش بالنسبة جميع أفراد المجتمع.
- تنبيه الصحفيين والاستفادة من وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية لرفع مستوى الوعي بين المجتمع والعامة ككل بشأن الإخلاء المقترح وتأثيره الضار على حقوق الإنسان لسكان الأحياء الفقيرة والتأثير على الرأي العام.
- ضمان أن الجهات الإنسانية الفاعلة سوف تقدم المساعدات والإغاثة الفورية في حالة ما إذا لجأت السلطات المحلية إلى الإخلاء القسري.
- تشجيع الحوار بين الجماعات داخل مجتمع الأحياء الفقيرة لتعزيز علاقاتهم ونزع فتيل التوترات المحتملة.

© الأمم المتحدة

(ب) استراتيجيات للحد من المخاطر: التدخلات المقترحة للوجود الميداني (يتبع)

كيف يمكن زيادة الالتزام أو الإرادة السياسية للجهات المسئولة؟

قصيرة الأجل

- السعي إلى التدخل السريع للحكومة المركزية من خلال الدعوة المباشرة والتأثير على المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف حتى يتم وقف الإخلاء القسري الوشيك.
- الدعوة إلى مراجعة الخطة مع وزيرة التنمية الحضرية والتأكد من إجراء مشاورات ذات مغزى واسعة مع المجتمعات المتضررة وإطلاعهم بشكل صحيح على جميع الجوانب الرئيسية لخطة التنمية المقترحة.
- الضغط على السلطات المركزية والبلدية – وإذا أمكن بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري ومجموعة الحماية والجهات الفاعلة الإنسانية – للتأكد من أنه في حالة حدوث عمليات الإخلاء سيتم توفير موقع بديل مناسب مع إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي والصحة والسكن والتعليم و العمل.
- جعل القضاء أكثر وعياً بدوره في حماية حقوق الإنسان في مواجهة قرارات السياسة العامة التي تتخذها السلطات الإدارية.

متوسطة إلى طويلة الأجل

- التوصية بأن تقوم هيئة مستقلة (مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) برصد عمليات التشاور والمشاركة مع المجتمعات المتضررة في مشروع تجميل المدينة.
- التوصية بتقديم معلومات كاملة للسكان المتضررين قبل اتخاذ أي قرارات.
- توصية السلطات المركزية والبلدية مباشرة وعن طريق الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة (بشأن الإسكان والصحة والمياه) بإجراء عمليات الإخلاء المشروعة والمخطط لها.
- الدعوة إلى سن قوانين تتعلق بأمن الحيازة ووضع تشريعات وإجراءات لإجراء عمليات الإخلاء المخطط لها بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

كيف يمكن دعم استراتيجيات المجتمع للتكيف وقدراته أو تعزيزها؟

متوسطة إلى طويلة الأجل

- دعم مجتمع الأحياء الفقيرة والمنظمات غير الحكومية المحلية لحقوق الإنسان في استراتيجياتها الخاصة ضد عمليات الإخلاء القسري وانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة. تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على قضايا محددة تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولاسيما ضمان الحيازة والإسكان.
- تعزيز قدرات قادة المجتمع المحلي والشباب لمواصلة دعوتهم ضد الإخلاء القسري المقترح والحصول على المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والتعويض في حالة حدوث الإخلاء.

كيف يمكن تعزيز قدرات الدولة؟

- تعزيز قدرة القضاء على معالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة تلك المتعلقة بالحق في الحصول على سكن لائق وغيره من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.
- تقديم عينات من التشريعات المتعلقة بالإسكان وأمن الحيازة من بلدان أخرى وتقديم مشورة الخبراء للسلطات الوطنية لتحسين التشريعات والسياسات الوطنية.
- تشجيع الدولة على إقامة شراكات مع الجمعيات الأكاديمية والمهنية وخاصة في مجال التنمية الحضرية للحصول على مشورة الخبراء بشأن الخطط التي تتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للشرطة مع التركيز بشكل خاص على عمليات الإخلاء والاعتقال والاحتجاز واستخدام القوة.
- تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

© الأمم المتحدة

الخطوة 3: تحديد الجهات الفاعلة

يرد فيما يلي الجهات الفاعلة الرئيسة في البلد المتعلقة بمشكلة حقوق الإنسان التي يجري تحليلها:

- *سكان الأحياء* الفقيرة والذين لا يملكون 75 في المائة منهم ملكية قانونية للأرض التي يستخدمونها.
- *قادة المجتمع* الحريصون على الاعتراف بحقوقهم.
- *منظمات حقوق الإنسان المحلية* التي تعمل على بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الحصول على المياه والتعليم) ولكنها تفتقر إلى الخبرة والمهارات الخاصة بشأن ضمان الحيازة وحقوق الإسكان لتوثيق هذه الانتهاكات وتنظيم حملة دعائية.
- يحرص *رئيس البلدية* على إعادة انتخابه ويبدو أنه وقع في مأزق المصالح المتضاربة. ولقد أظهر التزامًا بالنهوض بالصحة والتعليم. ومع ذلك فيما يخص إخلاء *سكان الأحياء* الفقيرة فإنه يتعرض لضغوط من نخبة المدينة والشركات التجارية للمضي قدماً في خطة التجميل.
- يتعرض *مفوض شرطة المدينة* لضغوط من وزيرة التنمية الحضرية لاتخاذ إجراءات ضد مجتمع الأحياء الفقيرة ولديه علاقات وثيقة مع النخبة في المدينة.
- لدى *وزيرة التنمية الحضرية* مصلحة شخصية في تطوير الأرض ولها علاقة وثيقة مع العديد من مطوري الأراضي والشركات الصناعية. ويُزعَم أن العديد من المسئولين في وزارتها فاسدون.
- وقعت *الحكومة المركزية* على جميع المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- يتمتع *حزب المعارضة* بقاعدة دعم قوية في الأحياء الفقيرة.
- *المسئولون في وزارتي الصحة والتعليم* حساسون لوضع سكان الأحياء الفقيرة وأبرزوا في المناقشات العامة الآثار الضارة للإخلاء المقترح بالنسبة لحصولهم على خدمات الصحة والتعليم.
- بعض *البرلمانيين قلقون* من احتمال إخلاء سكان الأحياء الفقيرة قسراً ويحثون الحكومة المركزية على احترام التزاماتها في مجال حقوق الإنسان.
- لا يزال يتعين تحديد مدى استقلال *المحكمة العليا* حيث إن رفضها منح المنظمة غير الحكومية الأمر الزجري يمكن أن يشير إلى وجود علاقة نفوذ مع رئيس البلدية.
- تشعر *الوكالات الإنسانية* بالقلق إزاء النزوح الذي قد يحدث بسبب الإخلاء القسري.
- تمارس *شركات الأعمال ومطورو الأراضي* ضغوطًا على وزارة التنمية الحضرية لمتابعة المشروع بحيث تصبح الأرض متاحة لتطوير مشاريع البناء الكبيرة.
- تعتبر *النخبة في المدينة* الأحياء الفقيرة منظرًا قبيحًا وتريد من رئيس البلدية الوفاء بوعده الانتخابي بتجميل المدينة. إن تطوير الأرض التي تقع في منطقة رئيسية في المدينة سيفتح أيضًا فرصًا استثمارية جديدة للنخبة.
- إن *المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف* الذين أبدوا اهتمامًا بمشروع التنمية ليسوا على دراية بالوضع على أرض الواقع فهم يعتقدون أنه يجرى اتباع العمليات المناسبة.
- غطت *وسائل الإعلام* خبر مشروع تجميل المدينة على نطاق واسع لكنها لم تسلط الضوء على تأثيره الضار على سكان الأحياء الفقيرة لأنها تنظر لهم نظرة سلبية.

بالإضافة إلى الجهات الفاعلة المقدمة أعلاه وبعض العلاقات الرئيسة فيما بينها تشمل خريطة تحديد الجهات الفاعلة التالية أيضًا وحدة التواجد الميداني في مجال *حقوق الإنسان*. يمكن إضافة التدخلات والعلاقات مع الجهات الفاعلة الأخرى إلى الخريطة في المرحلة الثانية.

© الأمم المتحدة

خريطة الجهات الفاعلة

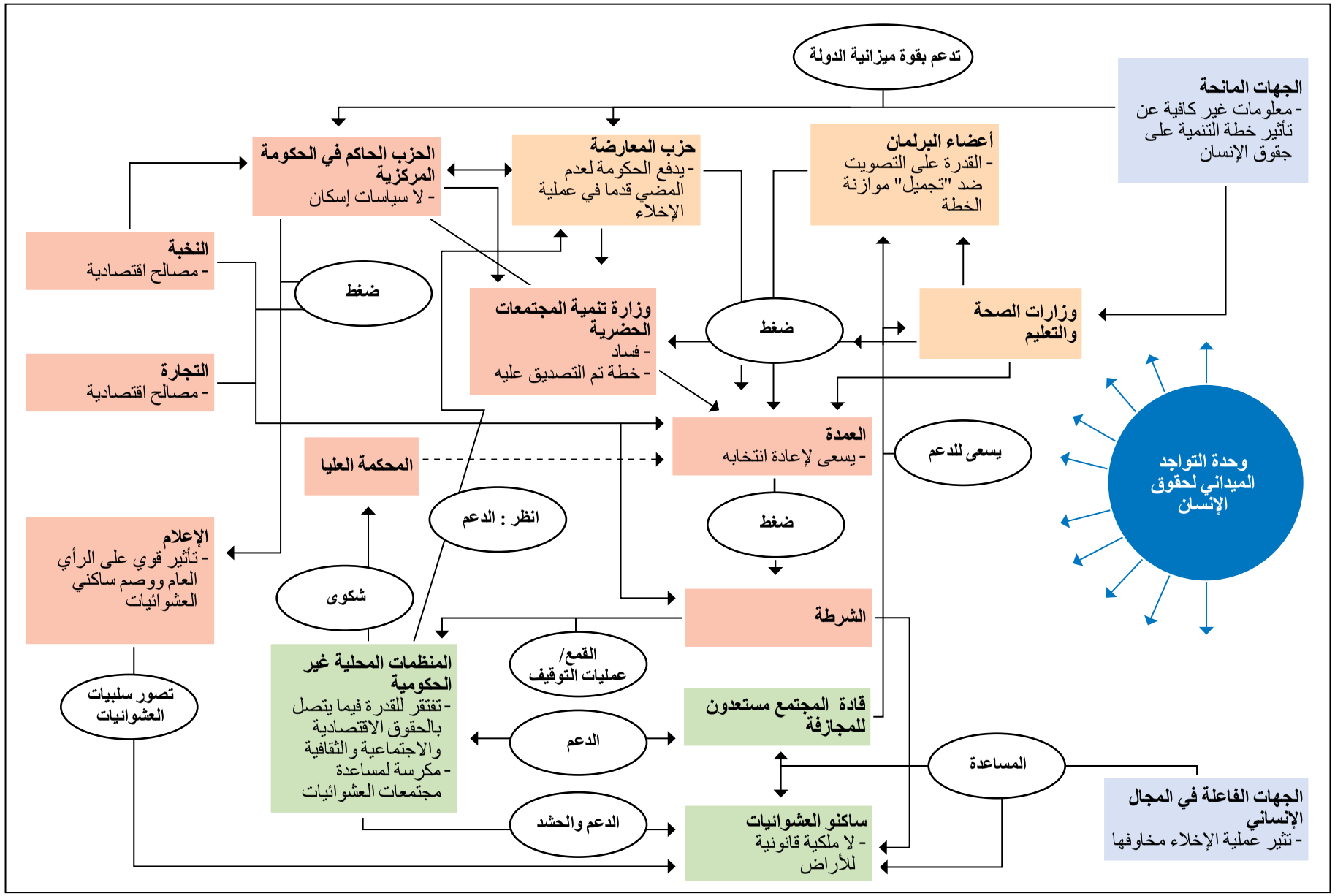

مصادر الصور:
صورة الغلاف الأمامي (مكررة في جميع أجزاء الدليل):
صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ ماري فريشون؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ موكوندا باجاتي؛ صورة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ صورة المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ صورة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
جميع الحقوق محفوظة. يسمح باقتباس المواد الواردة في الإصدار المحدّث من الدليل دون استئذان شريطة الإشارة إلى المصدر. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أو ترجمة النسخة المحدثة من الدليل بشكل كامل أو جزئي – سواء للبيع أو التوزيع غير التجاري – إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, 8–14 avenue de la Paix, CH–1211 Geneva 10, Switzerland
email: OHCHR-Publications@un.org

سنكون ممتنين للغاية لتلقي نسخة من أي منشور يشير إلى الدليل كمصدر.

الترجمة العربية للطبعة الإنجليزية لعام 2011
HR/P/PT/7/Rev.1

© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

دليل رصد حقوق الإنسان

يشكل هذا الفصل جزءاً من الدليل المنقح حول *رصد حقوق الإنسان*. فبعد نجاح طبعته الأولى التي تم نشرها عام 2001، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتحديث الدليل وإعادة صياغته لعرض أحدث الممارسات الجيدة وأكثرها أهمية لإجراءات الرصد التي يضطلع بها موظفو شؤون حقوق الإنسان في إطار النهج الموضوع والمطبق من قبل المفوضية.

ويوفر *الدليل* المنقح إرشادات عملية للمشاركين في رصد حقوق الإنسان، خاصة أولئك العاملين ضمن عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول هذا المنشور بشكل شامل جميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان، ويضع المعايير المهنية من أجل القيام بأداء فعال في عملية الرصد. كما يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي تزيد من مساهمة الرصد في حماية حقوق الإنسان.

وبينما يتوفر كل فصل من فصول الدليل على حدة، تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى. لذلك يوصى بقراءة *الدليل* كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

كما تم تصميم هذه الأداة لتلائم الاحتياجات اليومية لموظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العاملين في الميدان. غير أن المنهجية التي يحددها على نفس القدر من الأهمية لغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان. ولذلك يشجع بقوة استخدام الدليل وتطبيق ما جاء فيه على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي